لمحة عامة

تقرير التنمية البشرية 2016

تنمية للجميع

تقرير التنمية البشرية 2016 هو آخر تقرير من سلسلة تقارير تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990. وهي تقارير موضوعية تتضمّن تحاليل مدعومة بالوقائع وتتناول القضايا والاتجاهات والسياسات الإنمائية.

الموارد الإضافية لتقرير التنمية البشرية 2016 متاحة على الموقع التالي: http://hdr.undp.org. ويتضمّن هذا الموقع النصوص الكاملة للتقرير، والملخصات في أكثر من 20 لغة، ونسخة إلكترونية تفاعلية، إضافة إلى سلسلة من أوراق البحث حول التنمية البشرية المعدّة للتقرير، ومجموعة من الخرائط المتحركة، وقواعد بيانات مؤشرات التنمية البشرية، وشروح حول المصادر والمنهجيات المعتمدة في حساب أدلة التنمية البشرية، والملامح القطرية، وغيرها من المواد المرجعية. ويتضمّن الموقع أيضاً التقارير السابقة العالمية والإقليمية والوطنية. ويمكن الاطلاع على تقرير عام 2016 وأبرز ما يصدر عن مكتب تقرير التنمية البشرية من مطبوعات وبيانات وترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية وغيرها من المعلومات على تطبيق جديد للهاتف النقال سهل الاستخدام متاح في نظامي آي أو إس وأندرويد.

تعبّر صورة الغلاف عن موضوع التقرير: التنمية البشرية للجميع. فلا يمكن لمسار التنمية البشرية أن يهمل أحداً. وانطلاقاً من نهج مجرّد، تؤكد صورة الغلاف على نقاط رئيسية ثلاث: أولاً، حركة الأمواج التصاعدية باللونين الأزرق والأبيض ترسم المسار الذي ينبغي للبشرية اتباعه لضمان التنمية البشرية للجميع. والتباين في حركة انحناء الأمواج تنذر بأن بعض المسارات ستكون صعبة، ولن يسهل اجتيازها، غير أن عدة خيارات متاحة. ثانياً، سيتصدّر البعض هذا المسار، والذين يتأخرون يحتاجون إلى يدٍ مُساعدة من المتصدّرين. وتعبّر حركة اليدين عن روح التضامن بين البشر. ثالثاً، في اللونين الأخضر والأزرق المستخدمين وحركة اليدين في أعلى الرسم رمز إلى أن التنمية البشرية الشاملة للجميع تستلزم توازناً بين الأرض والسلام والإنسان.

حقوق الطبع © 2016
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, NY 10017 USA

جميع الحقوق محفوظة. ولا تجوز إعادة إنتاج هذه المطبوعة أو حفظها عبر أي نظام استرجاع، ولا تجوز إعادة نشرها، بأي شكل أو وسيلة، سواء أكانت هذه الوسيلة إلكترونية أم آلية، أم عن طريق النسخ، أم التسجيل، أم خلاف ذلك، من دون الحصول على إذن مسبق.

طُبع في كندا في Lowe-Martin Group، على ورق خالٍ من الكلورين، وفقاً لمعايير Forest Stewardship Council، واستُخدم في طباعة التقرير حبر مستخرج من النبات.

[FSC LOGO WILL BE INSERTED HERE]

التحرير والإنتاج: Communications Development Incorporated, Washington DC, USA
تصميم المعلومات وتصوير البيانات: Quinn Information Design ومكتب تقرير التنمية البشرية
تصميم الغلاف: Phoenix Design Aid

للحصول على قائمة بأي أخطاء اكتُشفت بعد عملية الطباعة، يمكن الرجوع إلى الموقع التالي: http://hdr.undp.org

لمحة عامة

تقـرير التنمية البشـرية 2016

تنمية للجميع

لبرنامج
الأمم المتحدة
الإنمائي

في قوة الأفراد.
منعة الأمم.

فريق إعداد تقرير التنمية البشرية 2016

المدير والمؤلف الرئيسي
سليم جهان

نائبة المدير
إيفا جسبرسن

الأبحاث والإحصاءات
شانتانو موخرجي (مدير الفريق). ميلوراد كوفاسفيك (مدير الإحصاءات)، وبوتاغوز أبدرييفا، وأسترا بونيني، وهرييرتو تابيا، وكريستال كازابات، وسيسيليا كالديرون، وكريستينا لانغفلدر، وباتريسيا لوونغو، وتاني موخوباديايي، وشيفاني نيار، ويو-شيه هسو

الإنتاج ونسخة الويب
أدمير جاهيك، ودارشاني سينيفيراتني

الاتصالات والنشر
آنا أورتوبيا، وجنيفر أونيل أولدفيلد، وساسا لوسيك، وجون هال

العمليات والخدمات الإدارية
سارانتويا ميند (مديرة العمليات)، وفي هواريز-شاناهان، وماي وينت ثان

الترجمة إلى اللغة العربية وتنسيق النص العربي للطباعة
فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإدارة وإشراف نضال نون

تمهيد

التنمية البشرية تعني حريات الإنسان: حرية العيش بملء الإمكانات، لكل الأفراد، ليس للبعض منهم، ولا للغالبية، بل للجميع، في كل مكان من العالم، في الحاضر والمستقبل. في هذا التعميم فرادة نهج التنمية البشرية.

وإن كان التعميم واضحاً في المبدأ، فتحقيقه لا يخلو من الصعوبة في الواقع. وقد شهد ربع القرن الماضي تقدماً كبيراً على مستويات مختلفة من التنمية البشرية، فبات الإنسان يعيش حياة أطول، وانتُشلت أعداد متزايدة من الفقر المدقع، وانخفض عدد الذين يعانون من سوء التغذية. وأثرى التقدم في التنمية البشرية حياة البشر، ولكن فوائده لم تأتِ، لسوء الحظ، متساوية على الجميع، والأسوأ أن التقدم لم يكن للجميع.

وليست صدفة بل خيار ما دفع بقادة العالم في عام 2015 إلى الالتزام بمسار تنموي لا يُترك خارجه أحد. وهذا المبدأ من ركائز خطة عام 2030. واسترشاداً بالتطلعات العالمية، خُصص تقرير التنمية البشرية لعام 2016 لموضوع التنمية البشرية للجميع.

وينطلق التقرير من منظور واسع يتناول التحديات الماثلة أمام العالم والآمال التي تحدو بسكانه للتطلع إلى مستقبل أفضل. ومن هذه التحديات ما طال أمده (كأوجه الحرمان)، ومنها ما تعمّقت جذوره (كأوجه عدم المساواة)، ومنها ما استجد (كالتطرف والعنف)، غير أن معظم هذه التحديات يرتبط بعلاقة تفاعل. وأياً كانت طبيعتها ونطاقها، فأثرها على رفاه الإنسان يأتي على أجيال الحاضر كما المستقبل.

ويذكّرنا التقرير بما حققته البشرية على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، إنجازات تزرع الأمل في تقدم للمستقبل، إذ يمكننا أن نبني على ما حققناه، ونستكشف إمكانات جديدة للتغلب على التحديات، ونبلغ ما بدا يوماً خارج الإمكان. فتحقيق الآمال ممكن.

في هذا الإطار الموسّع، يطرح التقرير سؤالين أساسيين: من بقي خارج التقدم في التنمية البشرية، كيف ولماذا. ويؤكد أنّ من أُهمل هم الفقراء والمهمشون والمعرضون للمخاطر، ومنهم الأقليات الإثنية، والسكان الأصليون، واللاجئون، والمهاجرون. ومن الحواجز التي تحول دون تعميم التنمية، أوجه الحرمان وعدم المساواة، والتمييز والإقصاء، والأعراف والقيم الاجتماعية، والتحيّز والتعصب. ويحدّد التقرير بوضوح العقبات المترابطة التي تحرم العديد من النساء من فرص التقدم والتمكين اللازمة لتحقيق كامل إمكاناتهن في الحياة.

ويؤكد التقرير أن تحديد طبيعة حرمان المهملين وأسبابه لا يكفي لتحقيق التنمية البشرية للجميع. ويجب النظر في بعض جوانب الإطار التحليلي ومنهجيات التقييم لمعالجة القضايا التي تحول دون تعميم التنمية البشرية. ولا بد مثلاً من التأكيد على حقوق الإنسان والأمن البشري، والصوت والاستقلالية، والقدرات الجماعية وترابط الخيارات من أجل تحقيق تنمية بشرية تصل إلى من لا يزالون دونها حتى اليوم. ولا بد من التركيز على الجودة، لا الكمية فحسب، في نتائج التنمية البشرية، وعدم الاكتفاء بالمتوسطات بل تفصيل الإحصاءات (لا سيما على أساس الجنس)، بهدف تقييم التنمية البشرية وضمان وصول فوائدها إلى الجميع.

ويشدد التقرير على أن الاهتمام بالذين لم تشملهم التنمية بعد تستدعي استراتيجية وطنية من أربعة محاور هي: الوصول إلى المهملين بسياسات التعميم (مثلاً النمو الشامل للجميع وليس فقط النمو)، واتخاذ تدابير خاصة بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة (كالأشخاص ذوي الإعاقة)، وضمان المنعة للتنمية البشرية، وتمكين المهملين.

ويؤكّد التقرير أن السياسات الوطنية يجب أن تُستكمل بالعمل على المستوى العالمي. وهو يتناول المسائل المتصلة بولاية المؤسسات العالمية، وهياكل الإدارة فيها، وعملها. ورغم ما عهدناه من نقاشات محتدمة غالباً ما انتهت إلى طريق مسدود على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، فالحقيقة أن توافقاً نشأ من هذه الجلبة حول العديد من التحديات العالمية التي قد تواجه مسيرة بناء عالم مستدام لأجيال المستقبل. واتفاق باريس التاريخي بشأن تغيّر المناخ، الذي دخل حيّز التنفيذ مؤخراً، خير دليل. وما كان في الماضي بعيداً عن التصوّر يصبح اليوم في حتمية الإمكان.

ويكمّل التقرير خطة عام 2030، إذ يلتقي معها على مبدأ تعميم التنمية والتركيز على مجالات أساسية مثل القضاء على الفقر المدقع وعلى الجوع والتأكيد على قضية الاستدامة. ويمكن أن

تنشأ بين نهج التنمية البشرية وخطة عام 2030 علاقة ترابط، من مفهوم يستمد سعة من الآخر، من تكامل بين مؤشرات التنمية البشرية ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة، من تآزر بين هذه وتلك في مسيرة التنمية.

وفي العالم ما يكفي من الأسباب للتمسك بالأمل بأن التحوّل في التنمية البشرية ممكن. وما يبدو اليوم تحدياً يمكن تذليله غداً. فأمام العالم أقل من 15 سنة لتنفيذ خطته الطموحة بعدم ترك أحد خارج مسار التنمية. ولتقليص الفوارق في التنمية البشرية أهمية بالغة، وكذلك إتاحة فرص لأجيال المستقبل لا تقل عن فرص أجيال اليوم بل تزيد عنها. فالتنمية البشرية يجب أن تكون دائمة ومستدامة، تثري حياة كل إنسان، فيكون لنا بها عالم ينعم فيه الجميع بالسلام والرخاء.

هلن كلارك
مديرة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كلمة شكر

تقرير التنمية البشرية 2016 هو نتاج جهود مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي.

وما يتضمنه هذا التقرير من استنتاجات وتحاليل وتوصيات بشأن السياسات يُنسب فقط إلى مكتب تقرير التنمية البشرية، لا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو إلى مجلسه التنفيذي. واعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقرير التنمية البشرية، وهو «عملية فكرية مستقلة»، قد أصبح «وسيلة هامة للتوعية بالتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم».

ونتقدم بالامتنان العميق للبروفسور أمارتيا سن الحائز جائزة نوبل على ما يقدمه دائماً من مشورة وتوجيه ومساهمة فكريّة قيّمة. وقد استقطب مكتب تقرير التنمية البشرية مساهمات من شخصيات ومنظمات مرموقة. ونخص بالشكر الجزيل على المساهمة القيّمة كل من البروفسور دان أريلي (بروفسور جايمس بي ديوك في علم النفس والاقتصاد السلوكي في جامعة ديوك)، وأولافور إلياسون (فنان ومؤسس مشروع Little Sun)، وكارول بيلامي (رئيسة مجلس إدارة الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على التكيّف والمديرة التنفيذية السابقة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة)، وخوان مانويل سانتوس (رئيس جمهورية كولومبيا وحائز جائزة نوبل للسلام لعام 2016)، وميليندا غيتس (رئيسة مشاركة في مؤسسة بيل وميليندا غيتس)، وميرنا كننغهام كين (من شعب ميسكيتو في نيكاراغوا، ناشطة في مجال حقوق الشعوب الأصلية ورئيسة سابقة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية)، ود. أنجيلا ميركل (مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية). ونعرب عن تقدير خاص لمارتن سانتياغو والمكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كولومبيا على تسهيل مساهمة الرئيس سانتوس.

ونقدّر أيضاً مساهمات المؤلفين: بول أناند، وأيشا بانو، وروبرت بولين، وأنريكي بيروتزوتي، وفلورنسيا تورش، وأيرين خان، وديبغو سانشيز-أنكوشيا، وفرانسيس ستيوارت، وأنورادا سيث، وصديق عثماني، وستيفاني غريفيث-جونس، وجيوليانا مارتينيز فرانزوني، وجيوفاني أندريا كورنيا، وفلافيو كوميم، وبيتر لوننبورغ، ومانويل مونتيس.

ونقدّم جزيل الشكر على المساهمات الفكرية لأوسكار غوميز، وساشيكو كاميدوزونو، وأكو موتو من معهد الأبحاث في الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ ومارا سيمان من مركز التنسيق بين القطاعات في رئاسة مجلس الوزراء في لاتفيا؛ ومنظمة المجتمع المدني HOPE XXL. وقد ساهم مركزان من المراكز العالمية للسياسات العامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أحدهما في سيول حول الشراكات العالمية للتنمية والآخر في نيروبي حول منعة النظم الإيكولوجية والتصحر، في إثراء التقرير، ونتوجه بالشكر إلى آن-غيرترود جوبنر، وبالازس هوفارث.

ونقدّر ما قدّمه الفريق الاستشاري من مشورة وتوجيه وهو يضم: أولو أجاكايي، وديان إيلسون، وريتشارد جولي، وهبة حندوسة، وفرانسيس ستيوارت، وأونالينا دو سيلولواني، وياسوشي كاتسوما، وماغدالينا سيبولفيدا كارمونا، ورافي كنبور، وجيوفاني أندريا كورنيا، وإيلا ليبانوفا، وجوستين ييفو لين، وسوليتا مونسود، وليتيسيا ميرينو.

وقدّم فريق الخبراء الإحصائيين المشورة في تحديد المنهجيات واختيار البيانات لحساب أدلّة التقرير ومؤشراته، ولأفراده جزيل الشكر: ليزا غرايس بيرسالس، وإنريكو جيوفانيني، وكوين ديكانك، وميكايلا سايسانا، وألبينا شووا، وجانيت غورنيك، وباسكوال غيرشتينفيلد، وهايشان فو، وجايا كريشناكومار، وروبرت كيركباتريك، وجيرالد هابركورن.

وقد استُند في الأدلّة المركبة والمصادر الإحصائية الأخرى إلى خبرات متخصصة عريقة ومعروفة في عالم الإحصاءات والبيانات، ونعرب عن امتناننا لتعاون تلك الجهات المستمر مع مكتب تقرير التنمية البشرية. وحرصاً على الدقّة والوضوح في عملية التحليل الإحصائي، استعين بخبرات جيزيلا روبلز أغيلار، وسابينا ألكاير، وكينيث هارتغن، ونيكولاس فازل وفريقه من مكتب مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان.

واعتمدت العمليات الاستشارية التي رافقت إعداد هذا التقرير على دعم سخي من منظمات وأفراد يضيق المجال لذكرهم في هذه السطور

(وترد قائمة بالمشاركين والشركاء على الموقع http://hdr.undp.org/2016-report/consultations).

وعقدت مشاورات رسميّة بين جهات معنيّة متعددة في الفترة بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2016 في جنيف، وباريس، واسطنبول، ونيروبي، وسنغافورة، وبنما. ونحن ممتنون لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومراكز الخدمات الإقليمية والمراكز العالمية للسياسات العامة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تنظيم هذه المشاورات، ونخص بالشكر ربيكا أرياس، وماكس إيفرست-فيليبس، وآن-غيرترود جوبنر، وماريا لويزا سيلفا، وألكسيس لافيتان، وماركوس نيتو. كما عقدت مشاورات غير رسمية بموازاة إطلاق تقرير التنمية البشرية لعام 2015 في بون، وبيجين، ودكا، وريكيافيك، وفيينا، وكولومبو، ولندن، ومانيلا، وهلسنكي. ونقدّر كل ما تلقاه هذا المشروع من مساهمات ودعم ومساعدة من المؤسسات الشريكة، بما فيها المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونتقدم بشكر خاص إلى زملائنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين كوّنوا فريق قراءة هذا التقرير وهم: أيوديلي أودوسولا، وثانغافيل بالانيفل، وسارا بول، ومنير تابت، وآن-غيرترود جوبنر، ومانديب داليوال، وبريا غاجراج، وجورج رونالد غراي، وكلير فان دير فيرين، وكلوديا فيناي، وشيلا مارني. وتولّى القراءة السياسية للتقرير نيكولاس روزليني، وباتريك كيوليرس، ولوسيانا ميرمت، لهم كل الشكر على ما أسدوه من مشورة.

وعلى تبادل الأفكار والآراء والخبرات التي لا تقدر بثمن، نشكر الزملاء السابقين والأصدقاء من مكتب تقرير التنمية البشرية الذين قضوا يوماً معنا ومنهم، ستيفانو بيتيناتو، ومعز دريد، وديفيد ستيوارت، وصديق عثماني، وساكيكو فوكودا-بار، وتيري ماكينلي، وسرسواثي مينون.

واستفاد التقرير كذلك من مساهمات من هيلموت أنهاير، وميشيل بريسلاور، ويوجينيا بيسا-لوبيز، وجوليا رافاد، وديان سوير، وأوليفر شوانك، وسماح عبدالله، وكوسماس غيتا، ورونالد مندوزا. ونتوجّه بالشكر إلى كل من شارك في المسوح الإلكترونية حول المواضيع المرتبطة بالتقرير على موقعنا على شبكة الإنترنت.

والشكر للمتدربين الموهوبين على مساهمتهم وتفانيهم وهم: ويجي تان، وجيريمايس روخاس، وبريرنا شارما، ورفيق العابدين، ومحمد تيمور مصطفى، وإلين هسو، ودانيال هو تان ياو.

ونشكر أيضاً على العمل المحترف فريق التحرير والإنتاج في Communications Development Incorporated ورئيسه بروس روس-لارسون، ومعه كريستوفر تروت، وجو كابونيو، وإلين ويلسون، ونشكر فريق التصميم: Quinn Information Design وPhoenix Design Aid.

وللسنة السادسة، تولّى ترجمة التقرير وتصميم وتنسيق النسخة العربية للطباعة فريق من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

وأتوجه بالكثير من الامتنان إلى هلن كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على كل ما قدمته من إشراف ورؤية وعلى التزامها بقضية التنمية البشرية ودعمها الثابت لعملنا وإلى فريق مكتب تقرير التنمية البشرية على العمل المتفاني في إصدار هذا التقرير الذي يهدف إلى دعم التقدم على مسار التنمية البشرية.

سليم جهان
مدير
مكتب تقرير التنمية البشرية

محتويات تقرير التنمية البشرية 2016

تمهيد

كلمة شكر

لمحة عامة

الفصل 1

التنمية البشرية: إنجازات وتحديات وآمال

إنجازات حققناها

تحديات نواجهها

آمال تحدونا

نهج التنمية البشرية وخطة عام 2030

الفصل 2

التعميم: من المبدأ إلى التطبيق

دوافع التعميم

أبعد من المتوسطات: استخدام مجموعة أدلة التنمية البشرية

إجحاف في حق بعض الفئات

الحرمان في التنمية البشرية حالة متغيّرة

حواجز دون التعميم

تذليل الحواجز

الفصل 3

الوصول إلى الجميع: قضايا التحليل والتقييم

أبعاد للتحليل

هل التقدم في التنمية البشرية يشمل الجميع: متطلبات التقييم

الفصل 4

الاهتمام بالمهملين: خيارات السياسة الوطنية

الوصول إلى المهملين بسياسات التعميم

اتخاذ تدابير للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة

تحصين منعة التنمية البشرية

تمكين المهملين

خلاصة

الفصل 5

تحويل المؤسسات العالمية

تحديات هيكلية في المؤسسات العالمية

خيارات لإصلاح المؤسسات

خلاصة

الفصل 6

التنمية البشرية للجميع: مستقبل التنمية

التنمية البشرية للجميع: برنامج عمل

التنمية البشرية للجميع: مسار العمل

خلاصة

الحواشي

المراجع

الملحق الإحصائي

دليل القارئ

الجداول الإحصائية

1. دليل التنمية البشرية وعناصره
2. اتجاهات دليل التنمية البشرية، 1990-2015
3. دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة
4. دليل التنمية حسب الجنس
5. دليل الفوارق بين الجنسين
6. دليل الفقر المتعدد الأبعاد: البلدان النامية
7. اتجاهات السكان
8. الحالة الصحية
9. الإنجازات في التعليم
10. الدخل القومي وتركيبة الموارد
11. العمل والتشغيل
12. الأمن البشري
13. التكامل الدولي
14. مؤشرات تكميلية: الشعور بالرفاه
15. المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان

لوحتا تتبّع التنمية البشرية

1. الفوارق بين الجنسين في مختلف مراحل الحياة
2. التنمية المستدامة

المناطق

المراجع الإحصائية

الرسم البياني 1 التنمية البشرية للجميع

لمحة عامة
تنمية للجميع

تغيّر العالم خلال الربع الأخير من القرن، ومعه تغيّر المشهد الإنمائي. بلدان جديدة نشأت، والكوكب أصبح موئلاً لأكثر من سبعة مليارات، واحد من كل أربعة شباب[1]. وتغيّر المشهد الجيوسياسي أيضاً، إذ تحوّلت بلدان نامية إلى قوى اقتصادية وسياسية كبرى. وجمعت العولمة بين الأفراد والأسواق والعمل، وغيّرت الثورة الرقمية حياة الإنسان.

كان التقدم في التنمية البشرية كبيراً في الأعوام الخمسة والعشرين الماضية. فالناس اليوم يعيشون حياةً أطول، والأطفال يرتادون المدارس بأعداد أكبر، والمزيد من السكان يحصلون على الأساسي من الخدمات الاجتماعية[2]. واكتسب هذا التقدم زخماً مع صدور إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية في أواخر القرن الماضي، التزاماً عالمياً بالقضاء على الحرمان من ما هو أساسي للإنسان في غضون خمسة عشر عاماً.

إلا أن التنمية البشرية لم تتحقق بالتساوي، وبقي الحرمان. وأغفل التقدم فئات وجماعات ومجتمعات، وأهمل الكثيرين. وبينما حقق البعض من التنمية البشرية حداً أدنى، بقي آخرون دونه. ونشأت تحديات إنمائية جديدة، من اللامساواة إلى تغيّر المناخ، من الأوبئة إلى الهجرة بدافع اليأس، من النزاعات إلى التطرف العنيف.

ويركّز تقرير التنمية البشرية لعام 2016 على كيفية تحقيق التنمية البشرية للجميع في الحاضر وفي المستقبل (الرسم البياني 1). ويبدأ التقرير بسرد إنجازات التقدم البشري والتحديات والآمال، ويعطي تصوراً حول المقصد الذي تنشده البشرية. ويستمد التقرير رؤية وأساساً يبني عليه من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي أقرتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعددها 193 دولة، في العام الماضي، وكذلك أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي التزم العالم بتحقيقها[3].

ويستكشف التقرير من بقي خارج مسار التقدم في التنمية البشرية ولماذا. ويؤكد أن رصد طبيعة الحرمان ومواقعه لا يكفي لضمان التنمية البشرية للجميع، بل لا بد أيضاً من التوقف عند بعض جوانب نهج التنمية البشرية ووجهات تقييمها. ويحدد التقرير السياسات الوطنية والاستراتيجيات الرئيسية التي تمكّن كل إنسان من تحقيق الحد الأدنى من التنمية البشرية وإدامة المكاسب المحققة وحمايتها. وإذ يتطرق التقرير إلى التحديات الهيكلية الماثلة أمام النظام العالمي الحالي، يقدّم خيارات لإصلاح المؤسسات.

رسائل رئيسية

يحمل هذا التقرير خمس رسائل:

- التعميم أساس لتحقيق التنمية البشرية، والتنمية البشرية ممكنة للجميع.
- ما زالت فئات سكانية متعددة تعيش حرماناً من ما هو أساسي وتصطدم بعقبات في التغلب عليه.
- يستدعي تحقيق التنمية البشرية للجميع إعادة تركيز بعض المسائل التحليلية ووجهات التقييم.
- خيارات السياسة العامة متوفرة، وتسهم، في حال تنفيذها، في تحقيق التنمية البشرية للجميع.
- يساعد إصلاح الحوكمة العالمية وتحقيق التوازن ضمن تعدد الأطراف في تحقيق التنمية البشرية للجميع.

التعميم أساس لتحقيق التنمية البشرية، والتنمية البشرية ممكنة للجميع

تعني التنمية البشرية توسيع الحريات لكل إنسان

تعني التنمية البشرية توسيع الحريات للجميع، بحيث يتمكن كل إنسان من اتخاذ ما ينشده من خيارات. وفي جوهر هذه الحريات اثنتان، حرية الرفاه التي تتحقق بالوظائف والإمكانات، وحرية التصرف التي تتحقق بإعلاء الصوت والاستقلالية (الشكل 1).

- الوظائف هي ما ينشد الإنسان أن يكون عليه أو يفعله، كأن يكون سعيداً، في حالة اكتفاء غذائي،

الشكل 1

التنمية البشرية: النهج التحليلي

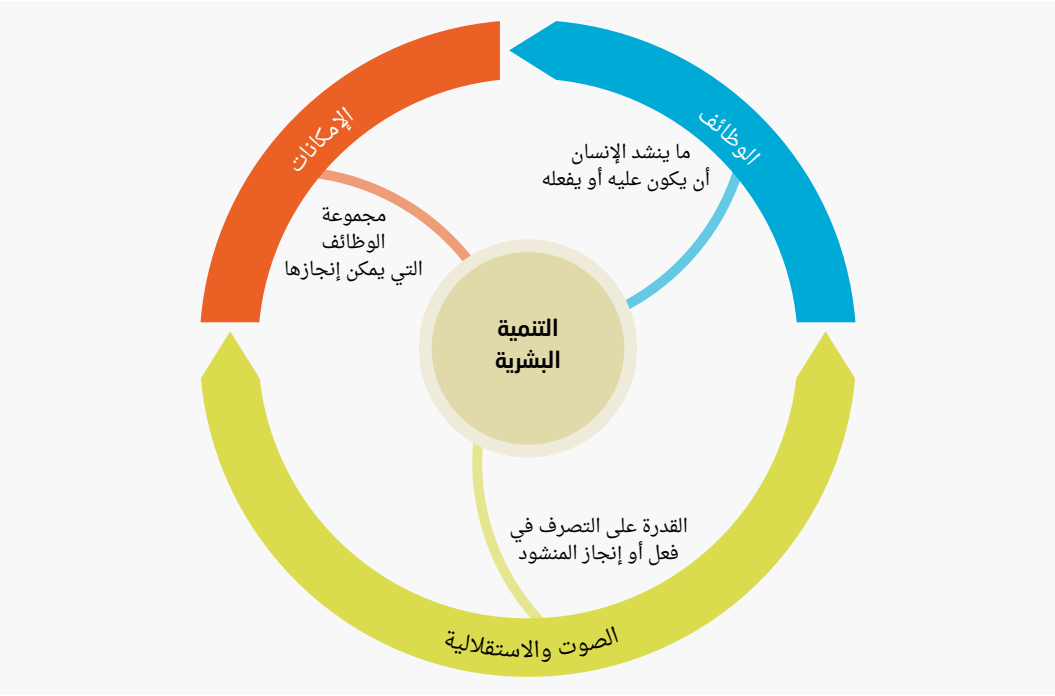

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

في صحة جيدة، وأن يتمتع باحترام الذات، ويشارك في حياة المجتمع.

- الإمكانات هي مختلف الوظائف (أي ما ينشد الإنسان أن يكون عليه ويفعله) التي يستطيع الإنسان تحقيقها.
- القدرة على التصرف ترتبط بما للإنسان من حرية للقيام بعمل أو إنجاز، تحقيقاً لما يراه هاماً من أهداف أو قيم.

وكلا النوعين من الحريات ضروري للتنمية البشرية.

التنمية البشرية تركز على ثروة الحياة، وليس ثروة الاقتصاد

تناول تقرير التنمية البشرية الأول الصادر في عام 1990 التنمية البشرية على أنها نهج إنمائي محوره الإنسان (الإطار 1)[4]. وحوّل نهج التنمية البشرية الخطاب الإنمائي من الثراء المادي إلى الرفاه البشري، من زيادة المداخيل إلى توسيع الإمكانات، من تحقيق النمو إلى توسيع الحريات. وركز على ثروة الحياة وليس ثروة الاقتصاد ، فغيّر النظرة إلى النتائج الإنمائية (الإطار 2).

وقدّم نهج التنمية البشرية الأساس التحليلي لإعلان الألفية وللأهداف الإنمائية للألفية، أي

الإطار 1

التنمية البشرية: نهج شامل

التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الإنسان. التنمية البشرية هي أيضاً الهدف، هي إذاً الوسيلة والحصيلة. فالتنمية البشرية تعني أن يمتلك البشر القدرة على التأثير في كل ما يكوّن حياتهم. النمو الاقتصادي هو وسيلة هامة لتحقيق التنمية البشرية، ولكنه ليس الغاية.

التنمية البشرية هي تنمية الإنسان ببناء الإمكانات البشرية، فهي للبشر إذ تحسّن حياتهم وهي من البشر إذ يشاركون بفعالية في كل ما يكوّن حياتهم. ونهج التنمية البشرية أوسع من نُهج أخرى، كتلك التي تُعنى بالموارد البشرية، أو الاحتياجات الأساسية، أو الرفاه البشري.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الإطار 2

قياس التنمية البشرية

يدمج دليل التنمية البشرية المركّب الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية. يعكس متوسط العمر المتوقع عند الولادة القدرة على عيش حياة مديدة وصحية. ويعكس متوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة القدرة على اكتساب المعرفة. كما يعكس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي القدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق.

ولقياس أكثر شمولاً للتنمية البشرية، يتضمن التقرير أربعة أدلّة مركّبة أخرى. دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة يعدّل قيمة دليل التنمية البشرية على أساس عدم المساواة. ودليل التنمية حسب الجنس يقارن قيمة دليل التنمية البشرية بين الإناث والذكور. ودليل الفوارق بين الجنسين يركّز على تمكين المرأة. ودليل الفقر المتعدد الأبعاد يقيس أبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الأهداف والمقاصد الإنمائية المحددة بمهلة زمنية اتفق عليها 189 رئيس دولة وحكومة في عام 2000 للقضاء على الفقر البشري بحلول عام 2015. كما كان هذا النهج مصدر إلهام وعامل تأثير في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

التنمية البشرية للجميع ممكنة

بما أن التعميم هو جوهر التنمية البشرية، فلا بد من أن تكون للجميع، وهذا ممكن. وفي الواقع من المؤشرات ما يشجع.

فقد حقق العالم بحلول عام 2015 بعض ما كان يبدو قبل 25 عاماً تحديات شاقة. وبالرغم من ارتفاع عدد سكان العالم مليارا نسمة، من 5.3 مليار في عام 1990 إلى 7.3 مليار في عام 2015، انتُشل أكثر من مليار نسمة من براثن الفقر المدقع، وأصبح بإمكان 2.1 مليار الحصول على خدمات الصرف الصحي، وبإمكان أكثر من 2.6 مليار الحصول على مياه الشرب من مصادر محسّنة[5].

وبين عامي 1990 و2015، انخفض معدل وفيات الأطفال بأكثر من النصف، أي من 91 إلى 43 حالة وفاة لكل 1,000 ولادة حية. وبين عامي 2000 و2015، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل. وارتفعت نسبة المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمانات في جميع أنحاء العالم إلى 23 في المائة في عام 2016، أي ست نقاط مئوية عن النسبة المسجلة في العقد السابق. وانخفض صافي الخسائر العالمية من المناطق الحرجية من 7.3 مليون هكتار سنوياً في التسعينات إلى 3.3 مليون هكتار خلال الفترة 2010-2015[6].

وهذا التقدم الجدير بالثناء لم يضع العالم بعد بمنأى عن الكثير من التحديات الإنمائية المعقدة، بعضها مزمن (كالحرمان)، وبعضها متفاقم (كاللامساواة)، وبعضها ناشئ (كالتطرف والعنف)، وبعضها عالمي (كاللامساواة بين الجنسين)، وبعضها إقليمي (كالإجهاد المائي)، وبعضها محلي (كالكوارث الطبيعية). ومعظمها مترابط، يسهم بعضها في تفاقم الآخر، فتغيّر المناخ يحد من الأمن الغذائي، والتوسع العمراني السريع يهمّش فقراء المناطق الحضرية. وأياً كان نطاق هذه التحديات، ستلقي بتأثيرها على رفاه الناس.

ولكن ما حققته الإنسانية من إنجازات، على الرغم من كل هذه التحديات، على مدى 25 سنة مضت، يبعث على الأمل في تغييرات جذرية ممكنة. والواقع أن بعض الإنجازات الكبيرة تحقق في مناطق أو مواقع كانت متأخرة في الماضي. وفي جميع أنحاء العالم، يشارك الناس أكثر فأكثر في التأثير على المسارات التي تطبع حياتهم. وقد أدى الإبداع والابتكار البشري إلى ثورات تكنولوجية ما لبثت أن اخترقت طريقة عملنا وتفكيرنا وتصرّفنا.

وباتت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بعداً رئيسياً في أي خطاب إنمائي. وبتوفر النية البناءة، يتسع مجال النقاش والحوار لينفتح ولو ببطء على قضايا كانت من المحرمات، كالتوجه الجنسي، والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبترها.

ويتزايد الوعي بالاستدامة. وخطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ من أبرز الأمثلة. وفي خضم المناقشات والعقبات، تكوّن توافق

ما حققته الإنسانية من إنجازات على مدى 25 سنة مضت يبعث على الأمل في تغييرات جذرية ممكنة. والواقع أن بعض الإنجازات الكبيرة تحقق في مناطق أو مواقع كانت متأخرة في الماضي

عالمي في الآراء حول العديد من التحديات العالمية وحول بناء عالم مستدام للأجيال المقبلة.

وكل هذه التطورات الواعدة تعطي العالم أملاً في إمكانية التغيير والتحوّل. وأمام العالم أقل من 15 عاماً لتحقيق خطته الطموحة في عدم إهمال أحد. فلسد الفجوات في التنمية البشرية أهمية بالغة، وكذلك إتاحة فرص الحاضر للأجيال المقبلة، لا بل أفضل منها.

ولتحقيق خطة عام 2030 أهمية حاسمة نحو تمكين كل حياة بشرية من عيش كامل إمكاناتها. والواقع أن بين نهج التنمية البشرية وخطة عام 2030 ثلاثة روابط تحليلية (الشكل 2):

- كلاهما راسخ في مبدأ التعميم، فنهج التنمية البشرية يؤكد على صون الحريات لكل إنسان، وخطة عام 2030 على عدم إهمال أحد.
- كلاهما يركز على مجالات أساسية، منها القضاء على الفقر المدقع، والقضاء على الجوع، والحد من أوجه اللامساواة، وكفالة المساواة بين الجنسين.
- كلاهما يتخذ من الاستدامة مبدأ أساسياً.

والروابط بين نهج التنمية البشرية وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة هي روابط متداخلة ومتآزرة بطرق ثلاث. أولاً، يمكن لخطة عام 2030 أن تستقي من الأجزاء التحليلية من نهج التنمية البشرية ما يعزّز أساسها المفاهيمي، ولنهج التنمية البشرية أن يستمد من الجزء السردي من خطة عام 2030 ما يثريه.

ثانياً، يمكن لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخذ بمؤشرات التنمية البشرية واستخدامها في تقييم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، يمكن لنهج التنمية البشرية استعراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والأخذ بمؤشرات لا يتضمنها.

ثالثاً، يمكن أن تكون تقارير التنمية البشرية أداة قوية للغاية في مناصرة خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون أهداف التنمية المستدامة أساساً جيداً للإضاءة على نهج التنمية البشرية وتقارير التنمية البشرية في الأعوام المقبلة.

لسد الفجوات في التنمية البشرية أهمية بالغة، وكذلك إتاحة فرص الحاضر للأجيال المقبلة، لا بل أفضل منها

الشكل 2

روابط تحليلية بين نهج التنمية البشرية وخطة عام 2030

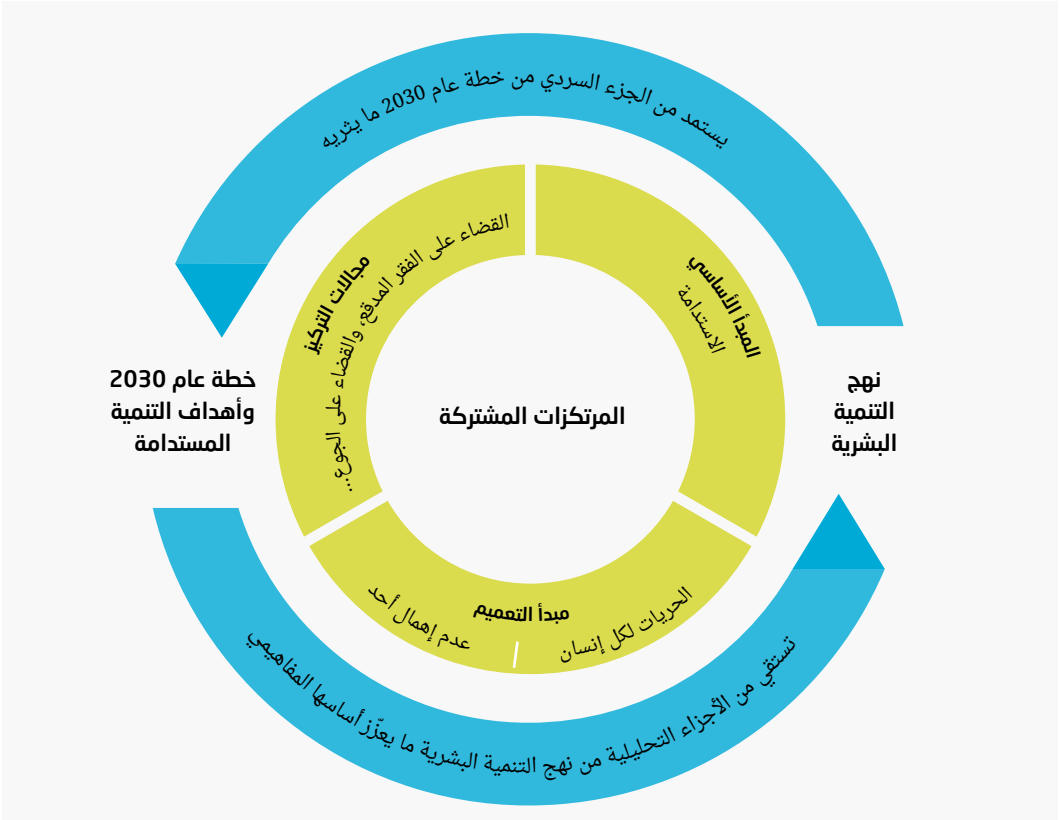

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

لكن أوجه الحرمان كثيرة بين فئات مختلفة من السكان

في العالم يعاني واحد من كل تسعة أشخاص من الجوع، وواحد من كل ثلاثة من سوء التغذية[7]. وكل عام تتزوج حوالى 15 مليون فتاة قبل سن 18 سنة، أي واحدة كل ثانيتين[8]. ويقضي 18,000 شخص يومياً في جميع أنحاء العالم بسبب تلوث الهواء[9]، ويصيب فيروس نقص المناعة البشرية مليوني شخص في السنة[10]. ويتعرض 24 شخصاً في المتوسط كل دقيقة للنزوح قسراً من ديارهم[11].

وهذه الأوجه من الحرمان شائعة بين فئات شتى من السكان. فالنساء والفتيات، والأقليات الإثنية، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمهاجرون، جميعهم في حرمان من الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية.

وفي جميع المناطق، يُتوقع أن تعيش المرأة عمراً أطول من عمر الرجل، وفي معظم المناطق يتوقع أن تمضي الفتيات في الدراسة عدداً من السنوات يعادل عدد السنوات التي يمضيها الفتيان. ولكن قيمة دليل التنمية البشرية للمرأة في جميع المناطق أدنى في المتوسط من قيمة دليل التنمية البشرية للرجل. ويبلغ الفارق أعلى مستوى له في جنوب آسيا، حيث قيمة دليل التنمية البشرية للإناث أقل بنسبة 20 في المائة من قيمة دليل التنمية البشرية للذكور.

وفي نيبال تظهر أنماط من الغبن بين الجماعات. ويسجل دليل التنمية البشرية أعلى قيمة لجماعتي البراهمان وشيتري (0.538)، تليهما جماعة الجاناجاتي (0.482)، ثم الداليت (0.434)، فالمسلمين (0.422). وتلاحظ أوسع الفوارق في التعليم، وتترك آثارها على الإمكانات[12].

وكثيراً ما تستمر أوجه القصور في أساسيات التنمية البشرية في فئات مختلفة بسبب التمييز. ومن أشكال هذا التمييز ما يصيب المرأة في الفرص، وينتهي إلى حرمانها من النتائج المحققة (الشكل 3). وفي مجتمعات كثيرة، تتعرض المرأة للتمييز في الحصول على الأصول الإنتاجية، مثل الحق في حيازة الأرض والممتلكات. ونتيجة لهذا التمييز، تتراوح نسبة النساء بين 10 و20 في المائة فقط من مجموع مالكي الأراضي في البلدان النامية[13].

وكثيراً ما تتعرض الأقليات الإثنية وجماعات أخرى للإقصاء من التعليم، والتشغيل، والمناصب الإدارية والسياسية، ما يؤدي إلى المزيد من الفقر والتعرض للجريمة، ومن أشكالها الاتجار بالبشر. وفي عام 2012، كان 51 في المائة من الأقليات الإثنية في فييت نام يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، مقارنة بنسبة لا تتجاوز 17 في المائة من جماعات الكينه أو هوا، التي تشكل الأكثرية الإثنية[14].

ويتعرض للتمييز أكثر من 370 مليوناً من السكان الذين يصنفون نفسهم بالأصليين في 70 بلداً، كما يتعرضون للإقصاء في الإطار القانوني، وفي التعلّم بلغتهم، وفي الحصول على موارد الأراضي والمياه والغابات، وفي حقوق الملكية الفكرية[15].

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليار شخص مصابون بشكل من أشكال الإعاقة، وهم من أكثر الفئات المهمشة في معظم المجتمعات. وهم يواجهون الوصم والتمييز، وصعوبات في البيئة المادية والافتراضية التي يعيشون فيها[16].

ويعيش اليوم 244 مليون شخص خارج أوطانهم[17]. ويأمل الكثير من اللاجئين لأسباب اقتصادية تحسين سبل عيشهم وإرسال الأموال إلى أوطانهم. ولكن الكثير من المهاجرين، ولا سيما 65 مليوناً من النازحين قسراً، يواجهون ظروفاً قاسية، إذ يفتقرون إلى فرص العمل والدخل، ويتعذر عليهم الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، عدا المساعدة الإنسانية التي تُقدّم لهم في حالات الطوارئ. وكثيراً ما يتعرضون للمضايقات والعداوة والعنف في البلدان المضيفة.

أوجه الحرمان البشري هي أيضاً متغيّرة. وتجاوز عتبة التنمية البشرية المنخفضة لا يكفل بالضرورة للناس حماية من المخاطر الناشئة والمقبلة. وحتى عندما تتاح للناس خيارات أكثر من ذي قبل، قد تبقى هذه الخيارات عرضة لما يهدّدها.

وسرعان ما تعوق الأوبئة والعنف وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية تقدم أولئك الذين أفلتوا من براثن الفقر، وتخلّف أوجه حرمان جديدة. ويتعرض ملايين الناس في جميع أنحاء العالم لما ينتجه تغيّر المناخ من كوارث طبيعية وموجات جفاف، وهم في قبضة انعدام الأمن الغذائي، والعيش على أرضٍ متدهورة.

والحرمان الذي تعاني منه الأجيال الحاضرة قد ينتقل إلى أجيال المستقبل. ولمستوى تعليم الأهل وصحتهم ودخلهم تأثير بالغ على فرص أطفالهم.

أوجه الحرمان البشري متغيّرة. وتجاوز عتبة التنمية البشرية المنخفضة لا يكفل بالضرورة للناس حماية من المخاطر الناشئة والمقبلة

الشكل 3

تتعرض المرأة للتمييز في الفرص

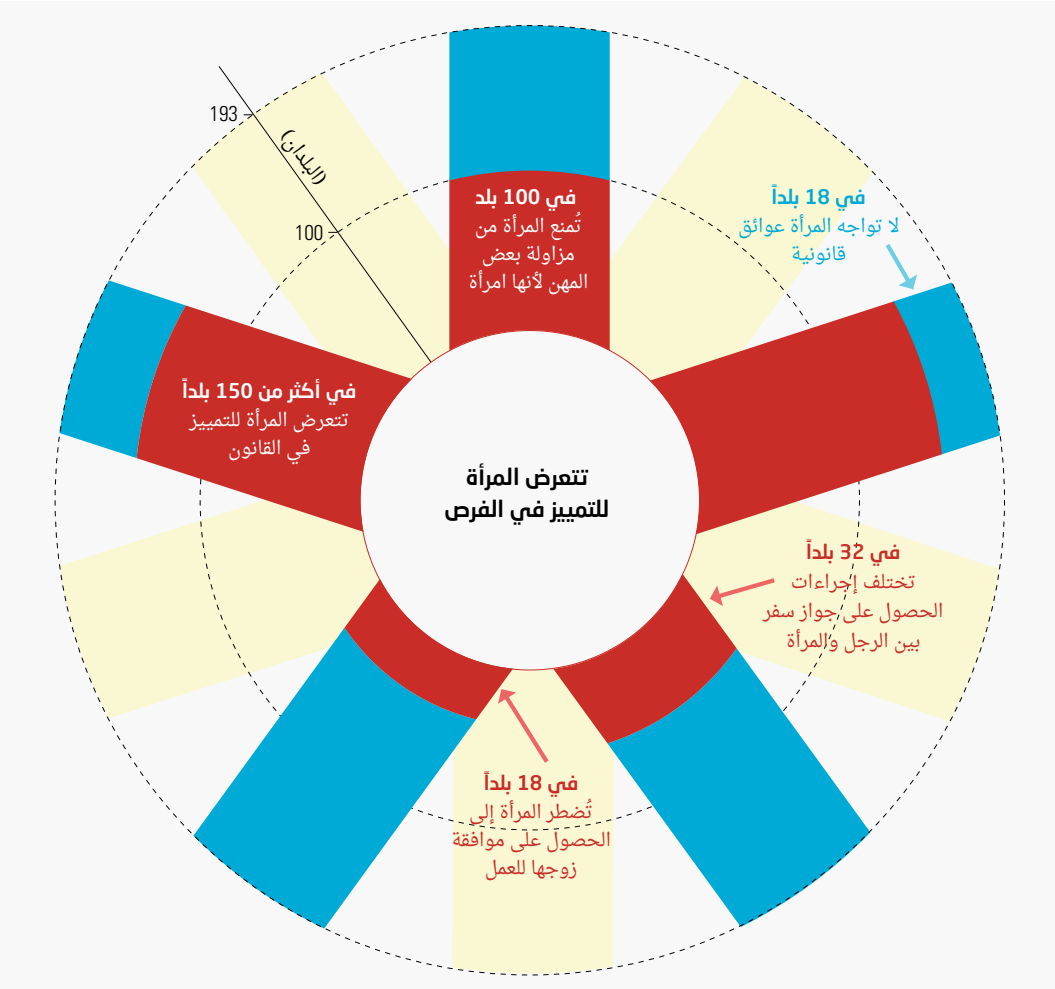

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

لا يزال دون تعميم التنمية البشرية حواجز كبيرة

قد تكون مجموعات الأشخاص الذين مكثوا في حالة الحرمان، أكثر من يصعب الوصول إليهم، بفعل عوامل جغرافية وسياسية واجتماعية واقتصادية. ويتطلب التغلب على الحواجز مزيداً من الموارد المالية والمساعدات الإنمائية، ومزيداً من التقدم في التكنولوجيا، وتحسّناً في توفر البيانات للرصد والتقييم.

ولكن بعض الحواجز ما هو عميق الجذور في الهويات والعلاقات الاجتماعية والسياسية، كالعنف الجامح، والتمييز في القوانين، والإقصاء في الأعراف الاجتماعية، والخلل في المشاركة السياسية، وعدم المساواة في توزيع الفرص.

إذا كان تعميم التنمية البشرية ممكناً في الواقع، فلا بد أولاً من تذليل الحواجز وأشكال الإقصاء

ويتطلب تذليل هذه الحواجز تغليب ثقافة التعاطف وقبول الآخر وتوطيد الالتزام الأخلاقي بالعدالة العالمية والاستدامة في الخيارات الفردية والجماعية. وينبغي أن يرى الناس أنفسهم جزءاً من وحدة عالمية متماسكة، وليس أجزاءً في خريطة تتصارع عليها الجماعات والمصالح.

ويتطلب التقدم نحو تعميم التنمية البشرية وعياً وإلماماً بعوامل ومظاهر تهميش المجموعات، التي تختلف حتماً بين البلدان والمناطق. وإذا كان تعميم التنمية البشرية ممكناً في الواقع، فلا بد أولاً من تذليل الحواجز وأشكال الإقصاء (الشكل 4).

وسواء كان الإقصاء متعمداً أم غير متعمد، فنتائجه نفسها، البعض أشد حرماناً من الآخر، وليس لجميع الناس فرص متساوية لتحقيق إمكاناتهم كاملة. وأوجه عدم المساواة بين

الشكل 4

حواجز تحول دون تعميم التنمية البشرية

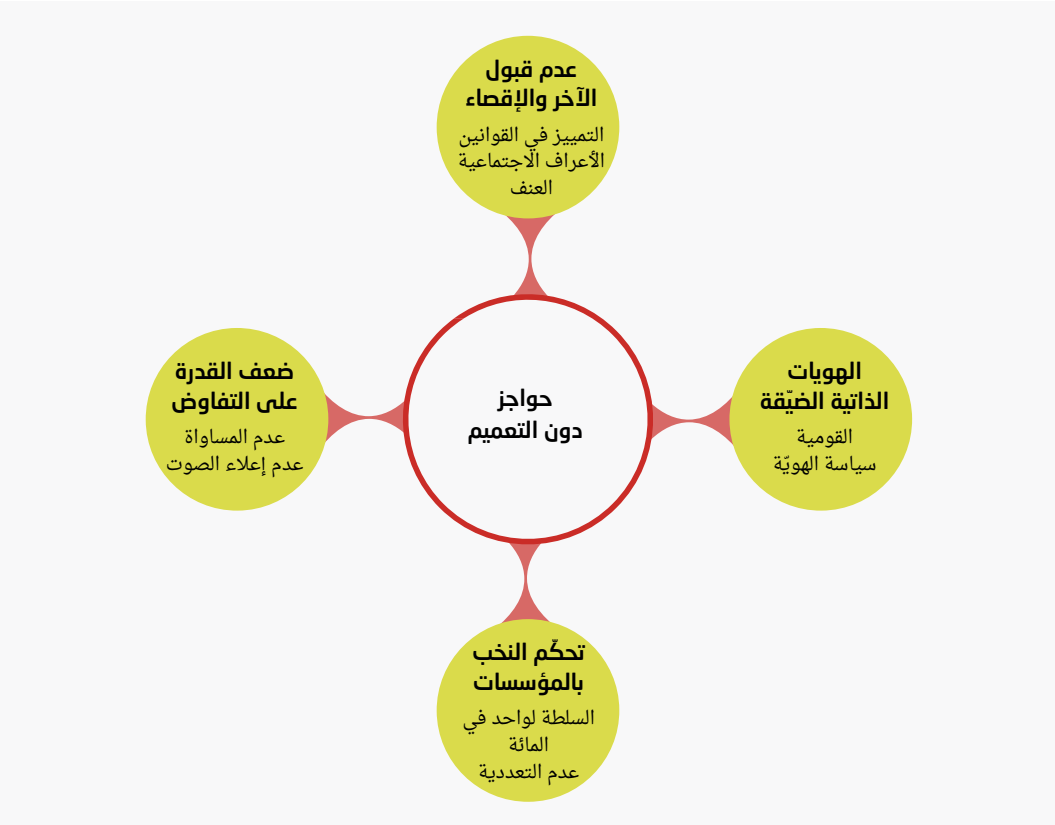

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

المجموعات هي صورة للانقسامات التي تتكون في البنيان الاجتماعي وتتجذر إذ تؤسس لعدم المساواة في الحصول على الموارد الشحيحة والنتائج المرجوة. وأبعاد الإقصاء وآلياته هي أيضاً متغيّرة، كما هي حال خصائص المجموعات التي تستخدم أساساً للإقصاء.

ويمكن استخدام المؤسسات القانونية والسياسية أو إساءة استخدامها لإدامة الانقسامات بين المجموعات. ومن الحالات المعبّرة حالة حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين في 73 بلداً وخمسة أقاليم، حيث تعتبر العلاقات ضمن الجنس الواحد غير قانونية[18]. وفي بعض الحالات يقع التمييز عندما يمنع القانون مجموعات معيّنة من الحصول على الخدمات أو الفرص.

ويمكن أن تساعد بعض الأعراف الاجتماعية في تثبيت التعايش السلمي بين البشر داخل المجتمعات، ولكن بعضها الآخر يمكن أن يتّسم بالتمييز والتحيّز والإقصاء. ففي العديد من البلدان تحدّ الأعراف الاجتماعية من الخيارات وتضيّق الفرص المتاحة للنساء والفتيات، اللواتي يتحمّلن عادة المسؤولية عن ثلاثة أرباع أعمال الرعاية الأسرية غير المدفوعة الأجر[19]. وقد لا تُشجع المرأة على ارتياد المقاهي أو المطاعم، وفي بعض الحالات من المحرمات أن تتحرك في الأماكن العامة دون رفقة رجل[20].

ولعل التخويف والعنف من أكثر الآليات المباشرة والمتطرفة للإقصاء. ومن الدوافع تشديد النفوذ السياسي، وحماية رفاه النخب، والتحكم في توزيع الموارد، والاستيلاء على الأراضي والموارد، والتحيّز للأيديولوجيات التي ترجح تفوّق هوية واحدة ومجموعة واحدة من القيم.

ويملك واحد في المائة من سكان العالم 46 في المائة من ثروته[21]. والفوارق في الدخل تؤثر على الفوارق في الأبعاد الأخرى للرفاه وتتأثر بها. وفي ظل ما يشهده العالم اليوم من عدم المساواة، تبقى المجموعات المعرضة للإقصاء في وضع ضعيف لا يخوّلها المبادرة إلى تحويل المؤسسات. فهي تفتقر إلى القدرة على التصرف وإعلاء الصوت ولا

الفوارق في الدخل تؤثر على الفوارق في الأبعاد الأخرى للرفاه وتتأثر بها

الصوت والاستقلالية، بوصفهما جزءاً من حرية التصرف وحرية الرفاه، هما في جوهر التنمية البشرية

تحظى بالنفوذ السياسي الذي يمكّنها من التأثير في السياسات والتشريعات بالوسائل التقليدية.

وفي وقت يصبح العمل والتعاون على الصعيد العالمي ضرورة، يشتدّ الانكفاء على الهويات الذاتية. ويبدو أن الحركات الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالهوية، سواء كانت قومية أم إثنية أم سياسية، تزداد قوة. وبركزيت من أحدث الأمثلة على الانكفاء إلى القومية عندما يشعر الأفراد بخطر العزلة في عالم متغيّر.

وعدم قبول الآخر، على اختلاف أشكاله، سواء كان قانونياً أم اجتماعياً أم قسرياً، هو نقيض التنمية البشرية ومبدأ تعميمها.

يستدعي تحقيق التنمية البشرية للجميع إعادة تركيز بعض المسائل التحليلية

التنمية البشرية تُعنى بتوسيع الخيارات التي تحدد منا الهوية والفعل. وتتأسس هذه الخيارات على عوامل عدة منها: الخيارات المتاحة للانتقاء منها، أي إمكاناتنا؛ والأعراف الاجتماعية والقيود الاجتماعية والمعرفية التي تؤثر على القيم والخيارات؛ والتمكين الذاتي وممارسة القدرة على التصرف، كأفراد وكجزء في جماعات، والتأثير على وجهة الخيارات والفرص؛ وآليات لتلبية المطالب المتنافسة بطرق عادلة تؤدي إلى تحقيق الإمكانات البشرية.

ويوفر نهج التنمية البشرية تجسيداً منهجياً لهذه الأفكار، ويمكن أن يكون أداة قوية للحد من التفاعل بين العوامل المختلفة التي تضر بالأفراد والجماعات في الظروف المختلفة.

فحقوق الإنسان هي حجر الأساس في التنمية البشرية. ويقدّم نهج حقوق الإنسان وجهات بناءة في تحليل التنمية البشرية. فالقيّمون على الحقوق يدعمونها، ويتحملون مسؤولية إخفاق النظام الاجتماعي في تحقيقها. وهذه الوجهات لا تكتفي بتحقيق الحد الأدنى من مطالب التنمية البشرية، بل هي أداة قوية لإحقاقها.

وينبغي أن يركز مفهوم الأمن البشري على فهم وافٍ للتهديدات والمخاطر والأزمات لتحديد معالم العمل المشترك في إطار التنمية البشرية والأمن البشري. والتحدي هو في كيفية تحقيق توازن في مواجهة التهديدات العالمية بين موقف التصدّي للصدمات وثقافة الوقاية.

والصوت والاستقلالية، بوصفهما جزءاً من حرية التصرف وحرية الرفاه، هما في جوهر التنمية البشرية. والقدرة على التداول والمشاركة في المناقشات العامة وقدرة الفرد على التحكم في ما يشكل حياته وبيئته، أساسية في التنمية البشرية للجميع. وعلى مدى الأعوام الماضية، كان التركيز في نهج التنمية البشرية على حرية الرفاه. ومع التقدم على هذا المحور، نشأت الحاجة إلى التركيز على حرية التصرف.

فالتنمية البشرية لا تعنى فقط بحرية الأفراد، بل أيضاً بحرية الجماعات أو المجموعات. ففي حالة الأشخاص المهمشين والمحرومين، يمكن أن تكون القدرة الجماعية على التصرف أقوى بكثير من قدرة الأفراد. فلا قدرة للفرد وحده على تحقيق الكثير، والقوة في العمل الجماعي.

والهوية تؤثّر على الاستقلالية والقدرة على التصرف. وللناس حرية اختيار هويتهم، حرية يجب الاعتراف بها، وإعلاؤها والدفاع عنها. ولكل فرد أن يختار الهويات التي ينشدها بين هويات مختلفة. والاعتراف بهذا الخيار واحترامه هما شرط مسبق للتعايش السلمي في المجتمعات المتعددة الإثنيات والثقافات.

وثلاث مسائل تتعلق بالهوية تؤثر على تعميم التنمية البشرية. أولاً، الحيّز المتاح للهويات المتعددة محدود أمام الأشخاص الذين يعانون من التهميش، فقد لا تكون لهم حرية اختيار هوية ينشدونها. ثانياً، الإصرار على هوية وحيدة قوية والحرمان من الاختيار بين الهويات، يمكن أن يؤدي إلى التطرف والعنف، فيشكل خطراً على التنمية البشرية. ثالثاً، المنافسة بين المجموعات المختلفة على سلطات وموارد اقتصادية وسياسية محدودة، يخسر فيها المحرومون والمهمشون. وفي معظم الحالات، تنحاز قيم المجتمع وأعرافه ضد الفئات المهمشة والمحرومة، وتخضع المفاضلات لقيد الامتياز والتبعية. لكن تغيير القيم والأعراف يمكن أن يحوّل هذا الانحياز ضد الفئات المحرومة.

والحريات مترابطة، وهذا الترابط يمكن أن يكون مصدر تآزر. فالعامل، الذي يمارس حرية تخضير مكان العمل مثلاً، يمكن أن يساهم في حرية زملائه في تنشق هواء نقي. ولكن حرية الفرد قد تمسّ بحرية الآخرين. فللشخص الثري حرية بناء منزل متعدد الطبقات، لكن حريته قد تحرم جاره الفقير من نور الشمس والبيئة المنعشة.

وقد لا يكون تقييد حرية الآخرين نتيجة متعمّدة لممارسة حرية الفرد، ولكن بعض الإجراءات التي

تكبح حرية الآخرين قد تكون متعمدة. وقد تحاول المجموعات الغنية والقوية الحد من حرية الآخرين. وهذا ينعكس في انحياز خيارات السياسة العامة إلى الثراء في العديد من الاقتصادات، وفي طريقة بناء النظام القانوني، وفي طريقة عمل المؤسسات. وعلى جميع المجتمعات أن تجري مفاضلات عقب مناقشات عقلانية، وتحدد مبادئ تسوية القضايا بفعالية حال نشوئها، وبناء مجتمعات أكثر عدالة.

والتنمية المستدامة هي قضية عدالة اجتماعية. وهي تُعنى بالإنصاف بين الأجيال، حرية أجيال المستقبل وحرية أجيال الحاضر. وهكذا يعتبر نهج التنمية البشرية الاستدامة قضية إنصاف في التوزيع، سواء كان ضمن الجيل الواحد أم عبر الأجيال.

يكفل نهج التقييمات المحدّدة والدقيقة الوصول إلى الجميع

يتفق العاملون في مجال التنمية من حيث المبدأ على أن تمكين جميع الناس من الاستفادة من التقدم في التنمية البشرية يتطلب بيانات مفصّلة عن معالم مثل المنطقة، ونوع الجنس، والريف والحضر، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والعرق والإثنية. ولكنهم غير متفقين على مدى توفر هذه البيانات. وقد يكون من الصعب تحديد التفاصيل اللازمة للكشف عن أوجه عدم المساواة في أبعاد معيّنة بدون إلمام وافٍ بطبيعة عمليات الإقصاء والتهميش في المجتمع. ويمكن للممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية أن تعمّق الإقصاء والحرمان.

ومن الضروري تفصيل البيانات حسب الجنس لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولهذا السبب تحديداً، تركّز خطة عام 2030، ولا سيما الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، على مقاصد خاصة بتسهيل توفير البيانات المصنفة حسب الجنس.

ومع أنّ حرية التصرف هي جزء لا يتجزأ من التنمية البشرية، ركّز نهج التنمية البشرية في الماضي على الرفاه أكثر من القدرة على التصرف. ويتضح ذلك من مجرد النظر في دليل التنمية البشرية. ولكن قياس القدرة على التصرف أكثر صعوبة من قياس الرفاه.

والعلاقة بين حرية الرفاه وحرية التصرف هي علاقة في الغالب إيجابية. وتدعم الفكرة القائلة بأن كل وجه من هذين الوجهين للتنمية البشرية يكمّل الآخر، ولو لم يكونا على أتم ترابط. فقد تكون المجتمعات قد حققت متوسطاً عالياً في الرفاه أو الإمكانات، دون تحقيق القدرة على التصرف (من خلال الصوت والاستقلالية).

ومن مقاييس رفاه البشر كدليل التقدم الاجتماعي[22]، ودليل السعادة في العالم[23]، ودليل الحياة الأفضل[24]، ما يفيد في تقييم مدى وصول الرفاه إلى الجميع. وتدعم بعض البلدان مقاييس ذاتية للرفاه أو السعادة، كدليل السعادة القومية الإجمالية في بوتان[25].

ويستتبع تحقيق التنمية البشرية للجميع أيضاً تجميع البيانات وتقديمها بنهج مبتكرة، مثل البيانات الآنية وأدوات المتابعة. فنهج لوحة التتبع، وهي عبارة عن جداول مرمّزة بالألوان، تظهر مستويات ودرجات التقدم المحرز في مختلف مؤشرات التنمية. ويمكن أن تكون ذات جدوى في تقييم الرفاه البشري. ويستتبع تحقيق التنمية البشرية للجميع أيضاً عملية شاملة تضمّ المزيد من المعنيين لإنتاج المعلومات ونشرها باستخدام التكنولوجيات الجديدة.

ففي عام 2013، دعا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة إلى تسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة، وإلى مبادرة دولية جديدة من أجل تحسين نوعية المعلومات والإحصاءات المتاحة للمواطنين[26]. والبيانات الضخمة هي عبارة عن حجم كبير من البيانات، منظمة وغير منظمة، تجمعها هيئات مختلفة باستخدام التكنولوجيات الجديدة ويمكن أن تضيف مدلولات جديدة إلى البيانات والإحصاءات التقليدية.

التنمية المستدامة هي قضية عدالة اجتماعية

الشكل 5

سياسات وطنية لحماية المهملين: استراتيجية من أربعة محاور

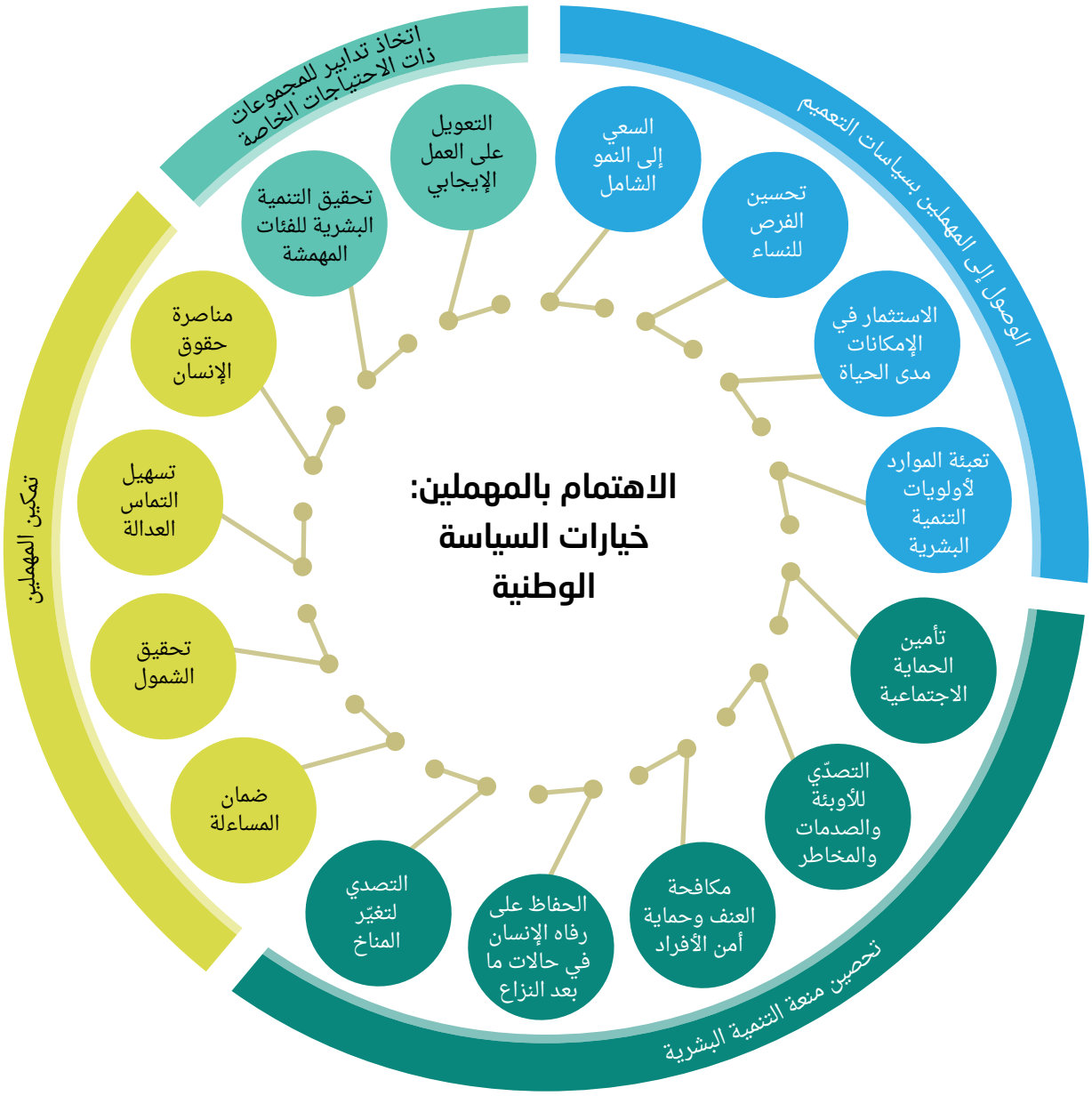

من الخيارات على مستوى السياسة العامة

يمكن من خلال النهج الرباعي المحاور في السياسات الوطنية ضمان وصول التنمية البشرية إلى الجميع (الشكل 5). أولاً، يتطلب الوصول إلى الفئات المهملة سياسات تستهدف تعميم التنمية، ولكن التعميم في السياسة العامة وفي الواقع ليس بالمهمة السهلة. فقد يكون بلد، مثلاً، ملتزماً بتعميم الرعاية الصحية، ولكن الخصائص الجغرافية الوعرة قد تحول دون وضع مراكز الرعاية الصحية في متناول جميع المواقع. لذلك يجب إعادة توجيه سياسات تعميم التنمية البشرية بهدف الوصول إلى الفئات المهملة.

ثانياً، حتى ولو توفرت السياسات المطلوبة للتعميم، تبقى مجموعات ذات احتياجات خاصة لا تلبيها السياسة العامة، فتتطلب تدابير خاصة تناسب أوضاعها المختلفة. فالأشخاص ذوو الإعاقة مثلاً يحتاجون إلى تدابير خاصة للعمل والتحرك والمشاركة.

ثالثاً، لا يعني تحقيق التنمية البشرية إدامتها. فعلى أثر الصدمات والمخاطر، يمكن أن يتباطأ التقدم أو أن يتكبد خسائر، ترتّب تداعيات على أولئك الذين اجتازوا الحد الأدنى للتنمية البشرية أو لا يزالون في طور اجتيازه. لذلك لا بد من أن تكون التنمية البشرية منيعة.

رابعاً، يتطلب الوصول إلى المهملين تمكينهم، بحيث يستطيعون إعلاء صوتهم إذا ما أخفقت السياسات والجهات الفاعلة، والمطالبة بحقوقهم، وتصحيح أوضاعهم.

وفي عصر العولمة يجب أن تُستكمل السياسات الوطنية لتعميم التنمية البشرية بنظام عالمي عادل يثري التنمية البشرية.

الوصول إلى المهملين بسياسات التعميم

إعادة توجيه سياسات التعميم تمكّن من تصحيح التفاوت في التنمية لصالح المهملين. ومن أسس هذا المسار السعي إلى النمو الشامل، وتحسين الفرص للنساء، والاستثمار في الإمكانات مدى الحياة، وتعبئة الموارد لأولويات التنمية البشرية.

السعي إلى النمو الشامل

إذا كان الهدف تحقيق التنمية البشرية للجميع، ينبغي أن يكون النمو شاملاً، تدعمه أربعة أركان متآزرة هي استراتيجيات النمو الذي يحرّك التشغيل، والشمول المالي، والاستثمار في أولويات التنمية البشرية، والتدخلات المتعددة الأبعاد العالية التأثير التي تأتي بالمكاسب على الجميع.

فاستراتيجية النمو الذي يحرّك التشغيل تركّز على تدابير من قبيل إزالة الحواجز التي تحول دون التنمية المرتكزة على التشغيل، وتصميم إطار تنظيمي للعمل غير النظامي وتنفيذه، وتعزيز الروابط بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، والتركيز على القطاعات التي يعيش منها الفقراء ويعملون فيها، ولا سيما في المناطق الريفية، وتصحيح التوزيع بين رأس المال والعمل في الإنفاق العام لاستحداث فرص التشغيل.

ويمكن اتخاذ عدة تدابير لتعزيز التمويل الشامل للفقراء، مثل توسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل الفئات المحرومة والمهمشة، وتبسيط الإجراءات، وتسخير التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التمويل الشامل. ففي جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، يملك 12 في المائة من البالغين حسابات مصرفية نقالة، مقابل 2 في المائة على الصعيد العالمي[27].

والاستثمارات التي تركز على أولويات التنمية البشرية يمكن أن تؤمّن للمحرومين والمهمشين خدمات وبنى أساسية منخفضة الكلفة وعالية الجودة.

ويستلزم تأمين حصول الفقراء على الخدمات قدرة على تحمل الكلفة وإمكانية للتكيّف في الأنماط الثقافية. وفي نيكاراغوا، تسهم آلات التصوير الصوتي المنخفضة الكلفة، التي يمكن حملها على الدراجات، في مراقبة صحة النساء الحوامل[28]. ويمكن أن يكون وجود الأطباء الذكور فقط في مراكز رعاية الأم والطفل في المناطق الريفية عاملاً يثني النساء والفتيات عن الاستعانة بهذه المراكز.

وبعض الاستثمارات في أولويات التنمية البشرية قوية ومتعددة الآثار. ومن الأمثلة برامج الوجبات الغذائية المدرسية، التي توفّر منافع متعددة في الحماية الاجتماعية، من خلال مساعدة الأسر في تعليم الأولاد وحماية أمنهم الغذائي في الأزمات؛ وفي التغذية لأن الوجبات الغذائية المدرسية في البلدان الفقيرة تكاد تكون الوجبات الوحيدة المغذية

إذا كان الهدف تحقيق التنمية البشرية للجميع، ينبغي أن يكون النمو شاملاً

والمنتظمة؛ وفي تشجيع الأهل على إرسال أولادهم إلى المدرسة وإبقائهم فيها. وفي الوقائع المستمدة من بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وغانا، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وكينيا، ومالي، وناميبيا، ونيجيريا، ما يدلّ على هذه المنافع[29].

والبنى الأساسية في الأرياف، وبخاصة الطرق والكهرباء، هي أيضاً من الأولويات. فشق الطرق في الأرياف يحدّ من تكاليف النقل، ويصل المزارعين بالأسواق، ويسمح للعمال بالتنقل بحرية أكبر، ويسهّل الوصول إلى المدارس ومراكز الرعاية الصحية. وقد ساعد توصيل إمدادات الكهرباء إلى المجتمعات الريفية في جنوب أفريقيا وغواتيمالا في زيادة فرص العمل للفئات المهمشة[30].

وتساعد إعادة توزيع الأصول أيضاً في استيعاب من تُركوا خارج مسار النمو. ورأس المال البشري هو من الأصول، حيث تؤدي الفوارق في التحصيل العلمي إلى منع الفقراء من أن يصبحوا جزءاً من مسار النمو المرتفع الإنتاجية. وديمقراطية التعليم، ولا سيما التعليم العالي، تحقق المنافع لمن هم من الطبقات الفقيرة.

ويحقق إنجاز ما يجب إنجازه محلياً آثاراً متعددة على التنمية. فبإعطاء الحكومات المحلية استقلالية في صياغة خطط التنمية المحلية وتنفيذها، يمكن الأخذ بتطلعات المجتمعات المحلية. وباللامركزية المالية يمكن أيضاً تمكين الحكومات المحلية من جمع الإيرادات الخاصة بها والحد من اعتمادها على منح الحكومة المركزية. وإذا كان المطلوب من نهج التركيز على المستوى المحلي تحقيق التنمية للمهملين، فلا بد من توسيع نطاق المشاركة وتعزيز القدرات الإدارية المحلية.

تحسين الفرص للنساء

باتت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بعداً رئيسياً في أي خطاب إنمائي. وما دام نصف البشرية لا يتمتع بإنجازات التنمية البشرية، فلن يتحقق تعميم هذه التنمية على الجميع.

ما دام نصف البشرية لا يتمتع بإنجازات التنمية البشرية، فلن يتحقق تعميم هذه التنمية على الجميع

وللاستثمار في الفتيات والنساء منافع متعددة الأبعاد. فلو تمكنت الفتيات في البلدان النامية من إتمام مرحلة التعليم الثانوي، لانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى النصف[31]. وتحتاج النساء أيضاً إلى الدعم لمواصلة التعليم العالي، ولا سيما في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، حيث سيتركز الكثير من الطلب على التعليم في المستقبل.

وعلى المرأة أيضاً أن تجمع بين العمل لقاء أجر خارج المنزل وعمل الرعاية من غير أجر داخل المنزل، وأن توازن بين دورها في الإنتاج ودورها في الإنجاب. وترتيبات العمل المرنة، وإمكانات الرعاية، بما في ذلك مراكز الرعاية النهارية، وبرامج ما بعد المدرسة، ودور كبار المواطنين، ومرافق الرعاية الطويلة الأجل، كلها تساعد المرأة في توسيع خياراتها.

ومن تدابير تشجيع دور المرأة في ريادة المشاريع اعتماد إطار قانوني لإزالة الحواجز التي تحول بالمرأة دون امتلاك الأراضي، وهي من الأصول الأساسية، ولا سيما في قطاع الزراعة. لذلك لا بد من تغيير وإنفاذ السياسات التي تستوعب احتياجات المرأة في تنظيم الأراضي وإدارتها.

فالسقف الزجاجي، الذي تشقّق في الكثير من الأماكن، لم ينكسر بعد. وفي شروط التكافؤ بين الجنسين في الاختيار والتوظيف، وآليات التحفيز على إبقاء المرأة في العمل، ما يُحسّن حضور المرأة في القطاعين العام والخاص. وينبغي أن تكون معايير ترقية الرجل والمرأة إلى المناصب الإدارية العليا متعادلة، على أساس المساواة في الأجر عن العمل المتساوي. والتوجيه والتدريب والرعاية من الإجراءات التي تساعد في تمكين المرأة في مكان العمل، وذلك بالاستعانة بنساء نجحن في المناصب الإدارية العليا مثالاً وقدوة.

الاستثمار في الإمكانات مدى الحياة

يتطلب الوصول بالتنمية البشرية إلى الفئات المهملة اعتماد نهج دورة الحياة في توسيع الإمكانات لأن ما يتعرض له الإنسان من مخاطر يختلف بين مرحلة وأخرى من مراحل حياته.

فالتنمية البشرية المستدامة تقترب من حيز الإمكان إذا أتيح لجميع الأطفال الحصول على مهارات تتماشى مع فرص العمل عند انضمام الشباب إلى القوة العاملة. ويتركز قدر كبير من الاهتمام حالياً على ما يلزم لضمان تمكّن جميع الأطفال في كل مكان من إتمام دورة كاملة من التعليم، بما في ذلك مرحلة ما قبل المدرسة. وتشير أبحاث البنك الدولي إلى أن كل دولار يُنفق على التعليم ما قبل المدرسي يحقق من المنافع العامة ما تتراوح قيمته بين 6 و17 دولاراً، في بناء قوة عاملة أفضل صحة وأعلى إنتاجية[32]. وتعتمد غانا حالياً برنامجاً للتعليم ما قبل المدرسي لفترة سنتين. وتدرس الصين إمكانية توفير مرافق التعليم ما قبل المدرسي لجميع الصغار[33].

الشكل 6

مهارات للقرن الحادي والعشرين

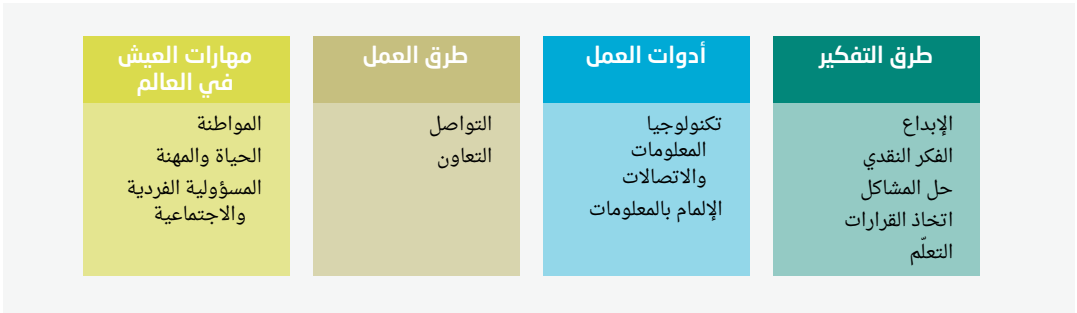

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

ويستلزم تمكين الشباب إجراءات في المجالين السياسي والاقتصادي. ففي المجال السياسي، لدى 30 بلداً على الأقل هياكل تداولية للشباب، على الصعيد الوطني أو في المدن والقرى، أو المدارس[34]. وهكذا يؤخذ بآراء الشباب في صنع السياسات ضمن أشكال مختلفة من المشاركة، منها الأدوار الاستشارية التي ترعاها الحكومة، وبرلمانات الشباب، ومناقشات حلقات الحوار.

وفي المجال الاقتصادي، لا بد من إيجاد فرص جديدة للشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة للفرص الناشئة. وبحلول عام 2020، سيكون أكثر من ثلث المهارات الأساسية للعمل قد تغيّر[35]. لذلك، يجب أن يكون اكتساب المهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين جزءاً من عملية تعلّم مدى الحياة، قوامها أربع، تفكير نقدي، وتعاون، وإبداع، وتواصل (الشكل 6).

وللكبار والعجزة، لا بد من تدابير أساسية منها تقديم مزيج من خدمات الرعاية لكبار السن بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الحماية الاجتماعية لكبار السن من خلال حد أدنى من معاشات التقاعد غير القائمة على الاشتراكات (كما في البرازيل)[36]، وإيجاد فرص عمل لكبار السن يستطيعون من خلالها الإسهام في مجالات مثل تعليم الأطفال والرعاية والعمل التطوعي.

تعبئة الموارد لأولويات التنمية البشرية

تبدو خيارات تعبئة الموارد لأولويات التنمية البشرية على قدر من التنوّع، إذ تشمل تهيئة الحيّز المالي واستخدام التمويل لأغراض المناخ، وخفض الدعم غير المجدي للفقراء واستخدام الموارد بكفاءة.

ويُدرج في إطار الحيّز المالي المساعدة الإنمائية الرسمية، والإيرادات المحلية، وتمويل العجز (من الاقتراض الداخلي والخارجي)، وتغيير أولويات الإنفاق لتحقيق الكفاءة. وتتوقف كيفية توسيع الحيّز المالي أو إعادة بنائه أكثر ما تتوقف على خصائص كل بلد. ففي عام 2009، درست غانا إمكانية تحسين تحصيل الإيرادات بهدف زيادة ميزانية الصحة، مع أن حصة مجموع الميزانية الحكومية المخصصة للصحة بقيت ثابتة[37].

ويمكن أن تصبح التحويلات المالية، إذا ما جرى تنظيمها وتجميعها، مصدراً لتمويل أولويات التنمية البشرية. ويمكن إنشاء مصارف التحويلات المالية في البلدان المتلقية لمبالغ كبيرة، مثل الأردن وبنغلاديش والفلبين. ويمكن وضع آليات قانونية شفافة، تسهّل إرسال التحويلات وذلك بالتشاور مع البلدان المضيفة.

وفي أقل البلدان نمواً، حيث انخفاض مستوى الانبعاثات، يمكن أن يساهم التمويل لأغراض المناخ في توسيع سبل العيش المقاومة لتغيّرات المناخ، وتحسين نظم المياه والصرف الصحي، وتحقيق الأمن الغذائي. وتتجاوز هذه الاستثمارات برامج التكيّف مع تغيّر المناخ بالمعنى الضيّق، إلى المزيد من التركيز على تحقيق التنمية البشرية من خلال بناء منعة الاقتصادات والمجتمعات لمواجهة تغيّرات المناخ في الأجل الطويل.

وتخفيض الدعم على الوقود يمكن أن يوفر مزيداً من الموارد للتنمية البشرية. ولا تقل الكفاءة في استخدام الموارد أهمية عن توليد موارد إضافية. فالتطبيب عن بعد، مثلاً، يمكن أن يقدّم للمرضى، أينما حلّوا، أفضل خيارات المشورة الطبية والعلاج، وأن يخفّض تكاليف الخدمات.

تبدو خيارات تعبئة الموارد لأولويات التنمية البشرية على قدر من التنوّع، إذ تشمل تهيئة الحيّز المالي واستخدام التمويل لأغراض المناخ، وخفض الدعم غير المجدي للفقراء واستخدام الموارد بكفاءة

اتخاذ تدابير للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة

بما أن بعض الفئات الاجتماعية (مثل الأقليات الإثنية والشعوب الأصلية والأشخاص ذوو الإعاقة) تتعرض للتمييز والإهمال، لا بد من اتخاذ تدابير محددة لصالحها بهدف تحقيق نتائج منصفة في التنمية البشرية.

التعويل على العمل الإيجابي

لطالما كان العمل الإيجابي مهماً في معالجة التفاوت المستمر بين الفئات والتمييز بحقها. ويمكن أن يتجسد هذا العمل في زيادة نسب التحاق الأقليات الإثنية في التعليم العالي أو في منح المعاملة التفضيلية لرائدات المشاريع لتسهيل حصولهن على الائتمانات المدعومة من النظام المصرفي.

وأحدث العمل الإيجابي فرقاً في تمثيل المرأة في المجلس النيابي. وبعد صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين عن مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1995، اعتمد بعض البلدان الكوتا النسائية لزيادة نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة، ما منح الثقة والدافع للمرأة لكي تترشح وتفوز في الانتخابات. وخير مثال على ذلك هي رواندا حيث تبلغ نسبة النساء في المجلس النيابي 64 في المائة[38].

تحقيق التنمية البشرية للفئات المهمشة

تتنوع الفئات المهمشة من حيث الهويات والاحتياجات وتشمل الأقليات الإثنية، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وغالباً ما تواجه هذه الفئات المهمشة على تنوعها قيوداً متشابهة مثل التمييز والوصمة الاجتماعية وخطر التعرض للأذى. إلا أن كل فئة لها احتياجات خاصة لا بد من تلبيتها، كي تعمّ فوائد التقدم في التنمية البشرية.

وتكرّس الدساتير والتشريعات مناهضة التمييز حقاً لصالح الفئات المعرضة للمخاطر، مثل الأقليات الإثنية أو الأشخاص ذوي الإعاقة. وتنص القوانين على أحكام محددة لصالح الشعوب الأصلية، كما في كندا ونيوزيلندا[39]. إلا أن ما تتضمنه النصوص يفتقر إلى آليات التنفيذ والمساواة الكاملة في القانون في العديد من الحالات. ويمكن للجان الوطنية لحقوق الإنسان أو اللجان القائمة لفئات محددة أن تؤمّن الرقابة وأن تسهر على عدم انتهاك حقوق هذه الفئات. وللتغلب على التمييز والاستغلال اللذين يتعرض لهما المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين، لا بد من إيجاد إطار قانوني للدفاع عن حقوقهم الإنسانية.

ويجب ضمان المشاركة في المسارات التي تؤثر في حياة الفئات المحرومة. فعلى سبيل المثال، تخصيص الحصص للأقليات الإثنية وضمان تمثيل الشعوب الأصلية في المجالس النيابية هما من الطرق التي تسمح لهذه الفئات بالتعبير عن شواغلها. ولدى بعض الشعوب الأصلية برلماناتها أو مجالسها الخاصة ذات الصفة الاستشارية. وتزخر نيوزيلندا بأطول تاريخ لتمثيل الشعوب الأصلية في هيئة تشريعية وطنية[40].

أما الأشخاص ذوو الإعاقة، فلا بد من دمجهم واستيعابهم في المجتمع لتمكينهم من عيش حياة مستقلة والحصول على وظيفة والمساهمة في المجتمع. ويجب إطلاق مبادرات محددة لتزويدهم بالتدريب المهني وتطوير مهاراتهم. ومن خلال إتاحة حصولهم على الموارد المنتجة مثل تمويل العمل الحر وتزويدهم بالمعلومات عبر الأجهزة النقالة، يمكن مساعدتهم على القيام بالعمل الحر. كما يمكن أن تزيد البنية الأساسية الملائمة، بما فيها التكنولوجيا، قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الحركة.

واللاجئون والمهاجرون معرّضون للمخاطر في البلدان المضيفة. فمن الضروري اتخاذ التدابير الوطنية الرامية إلى معالجة الطبيعة الجديدة للهجرة وتطوّرها. وينبغي أن تقرّ البلدان قوانين تؤمّن حماية أفضل للاجئين، ولا سيما النساء والأطفال الذين يشكلون أوسع شريحة من اللاجئين والضحايا. كما ينبغي أن تقدم بلدان المرور والمقصد المرافق العامة الأساسية لتلبية احتياجات النازحين، مثل الخدمات التعليمية للأطفال اللاجئين. ويجب على بلدان المقصد صياغة سياسات وأحكام العمل المؤقت لصالح اللاجئين.

غالباً ما تواجه الفئات المهمشة على تنوعها قيوداً متشابهة مثل التمييز والوصمة الاجتماعية وخطر التعرض للأذى. إلا أن كل فئة لها احتياجات خاصة لا بد من تلبيتها، كي تعمّ فوائد التقدم في التنمية البشرية

تحصين منعة التنمية البشرية

كثيراً ما يمر التقدم في التنمية البشرية بركود أو تلاشٍ إذا تعرّض لصدمات مثل الأوبئة العالمية وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية والعنف والنزاعات. وأولى الضحايا هي الفئات المعرضة للمخاطر والمهمشة.

التصدّي للأوبئة والصدمات والمخاطر

أُحرز تقدم كبير في نشر العلاج بمضادات الفيروسات العكسية، غير أن 18 مليون شخص من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ما زالوا محرومين من هذا العلاج[41]. والشابات اللواتي قد يتعرضن للعنف ولا يحصلن على قدر كافٍ من المعلومات والرعاية الصحية هنّ الأكثر عرضة للإصابة بهذا الفيروس، وكذلك السجناء والعاملون في الجنس ومتعاطو المخدرات ومغايرو الهوية الجنسية. غير أن بعض المحاولات نجحت في تخفيف معدلات الإصابة بين النساء والأطفال وفي زيادة حصولهم على العلاج.

وفي عالمنا المترابط، أصبح الاستعداد لمواجهة أزمات صحية محتملة من الأولويات. وخير مثال على ذلك وباء زيكا الذي انتشر مؤخراً. وتباينت ردود فعل البلدان حيال انتشاره. ففي البلدان التي تشهد انتقالاً مستمراً للفيروس مثل الإكوادور وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا، نُصحت النساء بتأجيل الحمل[42]. وفي البرازيل، أُطلقت سلالة جديدة من البعوض في محاولة لمكافحة فيروس زيكا، وأُرسل عناصر من القوات المسلحة إلى مختلف أنحاء البلاد لتثقيف السكان عن أساليب مكافحة البعوض وتحذيرهم من مخاطر الفيروس[43].

وفي الآونة الأخيرة، وضعت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع أكثر من 60 شريكاً خطة الاستجابة الاستراتيجية المنقحة، وركزت فيها على البحوث والكشف والوقاية والرعاية والدعم[44].

ومن شأن إدراج القدرة على مجابهة الكوارث في السياسات والبرامج على المستويات كافة أن يحد من مخاطر الكوارث ويخفف آثارها، لا سيما على الفقراء. والبرامج المبتكرة هي في صلب إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب انعقاد المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث في عام 2015.

مكافحة العنف وحماية أمن الأفراد

ينجم العنف عن أسباب معقدة تستدعي نهجاً متعدد الأوجه، قوامه تحصين سيادة القانون وعدم التساهل مع العنف، وتمكين الحكومات المحلية، وتفعيل الشرطة المجتمعية، ونشر عناصر الشرطة في بؤر العنف، واعتماد خدمات الاستجابة لدعم التصدي للعنف وحماية ضحاياه.

ومن المجدي على صعيد السياسة العامة تطوير بنية أساسية عالية الجودة وتحسين خدمات النقل العام في الأحياء التي تشهد ارتفاعاً في معدلات الجريمة، وبناء مساكن أفضل في المناطق الحضرية الأكثر فقراً، وإيجاد بدائل اجتماعية واقتصادية تساعد على درء العنف، ولا سيما لصالح الشباب وإشراكهم في توطيد التماسك الاجتماعي.

الحفاظ على رفاه الإنسان في حالات ما بعد النزاع

على المستوى السياسي، لا بد من تحويل المؤسسات. فهذا يضمن أمن الأفراد من خلال تفعيل الشرطة المجتمعية وتسريع إجراءات الحكم (مثل الإسراع في معالجة القضايا) وإعادة دمج المقاتلين السابقين بنزع سلاحهم وتسريحهم.

وعلى المستوى الاقتصادي، لا بد من إنعاش الخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم العمل في القطاع الصحي، وإطلاق برامج الأشغال العامة، وصياغة البرامج المجتمعية الموجّهة وتنفيذها (مثل إنشاء المدارس المؤقتة لكي لا يُحرم الأطفال من التعليم). وهذه كلها عوامل أساسية في تسريع عجلة التنمية.

التصدي لتغيّر المناخ

يهدد تغيّر المناخ حياة الفقراء والمهمشين ويقوّض سبل عيشهم ويتطلب تدابير محددة في السياسة العامة. ويساعد تسعير تلوّث الكربون، من خلال فرض ضريبة الانبعاثات الكربونية أو تطبيق نظام تبادل الانبعاثات، على الحد منها وتحويل الاستثمارات نحو خيارات أنظف. ويستعمل 40 بلداً وما يزيد عن 20 مدينة وولاية ومحافظة نظام تسعير الكربون[45].

كثيراً ما يمر التقدم في التنمية البشرية بركود أو تلاشٍ إذا تعرّض لصدمات. وأولى الضحايا هي الفئات المعرضة للمخاطر والمهمشة

وفرض الضرائب على الوقود ورفع الإعانات عن الوقود الأحفوري وإدراج تنظيمات «كلفة الكربون الاجتماعية» هي أساليب غير مباشرة لتحديد سعر للكربون. ومن خلال الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري الضارة، يمكن أن تخصص البلدان ما تنفقه من أموال للمجالات الأكثر حاجة وحيث يكون تمويلها أكثر فعالية، بما في ذلك توجيه الدعم إلى الفقراء.

وليس تصحيح الأسعار والإعانات سوى جزء من المعادلة. فالمدن تنمو بوتيرة متسارعة، ولا سيما في البلدان النامية. ومع التخطيط الوجيه لخدمات النقل واستخدام الأراضي ومراعاة معايير كفاءة الطاقة، يمكن أن تتفادى المدن الوقوع في الأنماط غير المستدامة. كما يمكنها أن تتيح للفقراء الوظائف والفرص وأن تحد من تلوث الهواء.

ومن الضروري زيادة كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة. وتحدد مبادرة الطاقة المستدامة للجميع ثلاثة أهداف لعام 2030 هي إتاحة الطاقة الحديثة للجميع، ومضاعفة معدّل تحسين كفاءة الطاقة، ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي. وبات استخدام الطاقة المتجددة على مستوى المرافق العامة في العديد من البلدان النامية أقل كلفة من معامل الوقود الأحفوري أو على الأقل يوازيها كلفةً[46].

وتساعد التقنيات الزراعية الملائمة لتقلبات المناخ المزارعين على زيادة إنتاجيتهم ومنعتهم إزاء تغيّر المناخ وإنشاء بواليع الكربون التي تحد من صافي الانبعاثات. كما تمتص الغابات التي تُعَد رئتي العالم الكربون وتخزّنه في التربة والأشجار وأوراق النبات.

ويمكن أن تركّز أيضاً السياسات على الترابط المعقد بين الفقر والبيئة. ويعاني الفقراء وطأة الضرر البيئي، وإن نادراً ما يتسببون به. والسياسات التي تحمي الموارد الطبيعية المشتركة في المجتمع (مثل الغابات المشتركة) والتي تضمن حقوق الفقراء ومستحقاتهم وتزوّدهم بالطاقة المتجددة، من شأنها أن تحسّن التنوع البيولوجي الذي تعتمد عليه حياة الفقراء وأن تكسر دوامة الفقر والضرر البيئي.

تأمين الحماية الاجتماعية

من خيارات السياسة العامة التي تفضي إلى توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات المهمشة إعداد برامج جيدة وموجّهة لتأمين الحماية الاجتماعية، والدمج بين الحماية الاجتماعية واستراتيجيات العمل المناسبة، وضمان مصادر الحد الأدنى للدخل.

ويضمن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية تأمين الحد الأدنى من الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد وغيرها من الحقوق الاجتماعية للجميع. ويمكن لبرامج الأشغال العامة أن تحدّ من الفقر من خلال توليد الدخل وإنشاء بنية أساسية مادية وحماية الفقراء من الصدمات. وبرنامج فرص العمل في الريف والأصول العامة في بنغلاديش هو خير مثال على ذلك[47].

كما تشمل خيارات السياسة العامة ضمان حد أدنى من الدخل للمواطنين بمعزل عن سوق العمل، وهذا ما يحاول أن يطبّقه بعض البلدان (مثل فنلندا[48]) كأداة لتحقيق الحماية الاجتماعية لصالح الفئات المحرومة.

تمكين المهمشين

إن لم تراعِ السياسات حاجات الفئات المهمشة والمعرضة لِلمخاطر، وإن أخفقت المؤسسات في الوصول إلى الجميع، لا بد من إيجاد أدوات وآليات لإنصاف هذه الفئات المهملة وتمكينها من المطالبة بحقوقها. ومن الضروري تمكين الأشخاص من خلال مناصرة حقوق الإنسان وتسهيل التماس العدالة وتحقيق الشمول وضمان المساءلة.

من الضروري تمكين الأشخاص من خلال مناصرة حقوق الإنسان وتسهيل التماس العدالة وتحقيق الشمول وضمان المساءلة

مناصرة حقوق الإنسان

يتطلب تحقيق التنمية البشرية للجميع إنشاء مؤسسات وطنية قوية للدفاع عن حقوق الإنسان لديها القدرة والولاية والإرادة للتصدي للتمييز وضمان حماية حقوق الإنسان. وتحقق لجان حقوق الإنسان ومكاتب أمناء المظالم في الشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق، وتثقّف المجتمع المدني والدول بشأن حقوق الإنسان، وتوصي بتنفيذ إصلاحات قانونية.

غير أن الالتزام بتأييد هذه الحقوق يختلف بين دولة وأخرى، وتتباين القدرات التنفيذية بين المؤسسات الوطنية، وتنعدم آليات المساءلة في بعض الأحيان. والتعاطي مع التنمية كحق من حقوق الإنسان، بصرف النظر عن أوجه القصور في المؤسسات، يساعد على تخفيف الحرمان في بعض الأبعاد والظروف.

وفي عالمنا المترابط، لا بد من توسيع نموذج المساءلة بقيادة الدولة بحيث يشمل أيضاً الجهات من غير الدول والتزامات الدولة خارج حدودها الوطنية. ولا يمكن التوصل إلى تعميم حقوق الإنسان في الواقع من دون وضع آليات محلية قوية وإطلاق مبادرات فاعلة على المستوى الدولي.

تسهيل التماس العدالة

يعني التماس العدالة قدرة الأفراد على طلب الانتصاف ونيله عن طريق المؤسسات القضائية الرسمية أو غير الرسمية.

ويصطدم الفقراء والمحرومون بعراقيل هائلة مثل النقص في الوعي والمعرفة القانونية، تفاقمه العزلة الهيكلية والشخصية. وفرص الفقراء محدودة في الحصول على الخدمات العامة التي كثيراً ما تكون باهظة والطريق إليها معقدة، ويشوبها النقص في الموارد والموظفين والمرافق. وتكاد مخافر الشرطة والمحاكم تكون غير موجودة في المناطق النائية وكثيراً ما تفوق تكاليف العمليات القانونية قدرة الأشد فقراً. كما أن الآليات شبه القضائية قد تكون غير متوفرة أو غير منصفة.

ومن العقبات التي تمنع الشعوب الأصلية والأقليات العرقية والإثنية من الوصول إلى العدالة التبعية التي لطالما لازمت موقعهم في المجتمعات، والأنظمة الاجتماعية والسياسية التي تعمّق الانحياز في الإطار القانوني ومنظومة العدالة.

تحقيق الشمول

يستدعي تحقيق التنمية البشرية للجميع دمج كل فرد في خطاب التنمية ومسارها.

وتسهّل التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي ظهور أشكال وأساليب جديدة للتنظيم والتواصل في العالم. وحشدت هذه الوسائل نشطاء المجتمع المدني واستقطبت أشخاصاً وفئات لإعلاء صوتهم. ولتفعيل مشاركة المواطنين في المؤسسات العامة وتوسيع نطاقها، لا بد من تأمين التنشئة المدنية وتطوير القدرات وإطلاق الحوار السياسي.

ضمان المساءلة

للمساءلة دور محوري في ضمان استفادة الجميع من التنمية البشرية، لا سيما في حماية حقوق المستبعدين.

ومن الأدوات الرئيسية لمساءلة المؤسسات الاجتماعية الحق في الحصول على المعلومات. ومنذ التسعينات، تبنى أكثر من خمسين بلداً صكوكاً جديدة لحماية حق الحصول على المعلومات نتيجةً للتحولات الديمقراطية وللمشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني في الحياة العامة[49].

ولا يكتمل الحق في الحصول على المعلومات من دون تكريس حرية استعمال هذه المعلومات لتكوين الرأي العام ومساءلة الحكومات والمشاركة في صنع القرار. ويتزايد استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اليوم لضمان المساءلة.

ومن خلال الممارسات التشاركية كدراسات تتبّع الإنفاق العام، وبطاقات الإبلاغ التي يقدمها المواطنون، ونظم رصد الأداء والتدقيق الاجتماعي والرصد المجتمعي، نشأت علاقات المساءلة المباشرة بين مزودي الخدمات ومستخدميها.

اعتماد إصلاحات مؤسسية عالمية ونظام متعدد الأطراف أكثر إنصافاً سبيلاً لإتاحة التنمية البشرية للجميع

في عصر العولمة التي تسود عالمنا اليوم، ليست نتائج التنمية البشرية حصيلة الإجراءات الوطنية فحسب، بل الهيكليات والأحداث والأنشطة العالمية. وتواجه التنمية البشرية حالياً تحديات على ثلاثة مستويات نتيجة لقصور يشوب بنيان الأنظمة العالمية. فتوزيع نتائج العولمة أسهم في تقدم بعض فئات المجتمع وإهمال الفئات الفقيرة والمعرضة للمخاطر، والشعور بعدم الأمان الاقتصادي يتملك الفئات المهملة جراء العولمة، والمعاناة من الصراعات الطويلة تصيب الكثيرين. وتقوّض أوجه القصور هذه الجهود الوطنية وتحد من فعاليتها وتقف عائقاً أمام تحقيق التنمية البشرية للجميع.

وينبغي توسيع نطاق الإصلاحات المؤسسية العالمية ليشمل تنظيم الأسواق العالمية وإدارة المؤسسات المتعددة الأطراف وتحصين المجتمع المدني العالمي مع اتخاذ خطوات محددة في كل مجال.

ينبغي توسيع نطاق الإصلاحات المؤسسية العالمية ليشمل تنظيم الأسواق العالمية وإدارة المؤسسات المتعددة الأطراف وتحصين المجتمع المدني العالمي

تثبيت الاقتصاد العالمي

ينبغي أن تركز الإصلاحات على تنظيم تداول العملات وحركة رأس المال، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وضوابطه. ومن الخيارات إنشاء نظام ضريبي متعدد الأطراف للمعاملات العابرة للحدود، أو الاستعانة بضوابط رأس المال في كل بلد.

تطبيق قواعد التجارة العادلة والاستثمار

ينبغي أن يتضمن جدول الأعمال الدولي قواعد لتوسيع تجارة السلع والخدمات والمعرفة لصالح التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة. ومن أهم الإصلاحات لتنفيذ هذا الجدول استكمال جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية، وإصلاح النظام العالمي لحقوق الملكية الفكرية والنظام العالمي لحماية المستثمر.

اعتماد نظام منصف للهجرة

لا بد من اتخاذ تدابير لتعزيز الاستراتيجيات التي تحمي حقوق المهاجرين وتشجّع على إتاحة الفرص لهم بهدف وضع آلية عالمية لتنسيق الهجرة الاقتصادية (الطوعية) وتسهيل منح اللجوء للنازحين قسراً. وانضمت المنظمة الدولية للهجرة إلى منظومة الأمم المتحدة رسمياً في أيلول/سبتمبر 2016، ومن المتوقع أن يتّسع نشاطها ويزداد.

ضمان الإنصاف والشرعية في المؤسسات المتعددة الأطراف

آن الأوان للنظر في طبيعة التمثيل والشفافية والمساءلة في المؤسسات المتعددة الأطراف. وتقترح بعض السياسات بين الخيارات تعزيز الإنصاف والشرعية في هذه المؤسسات، ما يعلي صوت البلدان النامية في المنظمات المتعددة الأطراف، ويعزز الشفافية في تعيين رؤساء المنظمات الدولية، ويحسّن التنسيق لتحقيق أهداف محورها الإنسان.

آن الأوان للنظر في طبيعة التمثيل والشفافية والمساءلة في المؤسسات المتعددة الأطراف

تنسيق الضرائب ومراقبة حركة الأموال عالمياً

لا بد من اعتماد نظام آلي عالمي لتبادل المعلومات (مثل إنشاء سجل مالي عالمي) لتسهيل عمل السلطات الضريبية والتنظيمية في تعقب مصادر الدخل والكشف عن التدفقات المالية غير المشروعة، ما يمكن أن يسهم في حشد التمويل للتنمية البشرية. ويتطلب ذلك تطوير القدرة الفنية للبلدان على معالجة المعلومات وتنفيذ السياسات النشطة المناهضة للتهرب من الضريبة وتجنب الضريبة والتدفقات غير المشروعة.

تحقيق استدامة الاقتصاد العالمي

يجب أن تترافق أنشطة التنمية المستدامة على المستوى الوطني مع العمل على الصعيد العالمي. والحد من ارتفاع درجات الحرارة في العالم ممكن. وفي الماضي ما يشهد على نجاح تنسيق العمل العالمي، كما في حالة التقدم نحو الحد من استنفاد طبقة الأوزون في التسعينات.

ولا بد من الاستمرار في الدعوة والتواصل بشأن ضرورة التصدي لتغيّر المناخ وحماية البيئة لحشد التأييد من مختلف أصحاب المصلحة (بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف). وقد تعهّد مصرف التنمية الجديد الذي أُنشئ مؤخراً بإيلاء الأولوية لمشاريع الطاقة النظيفة.

تمويل النظام المتعدد الأطراف وتحفيز التعاون

في وسع المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف أن تكثّف عملها إزاء تحديات العولمة. ومن المجدي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها الجهات المانحة التقليدية، وتوسيع مشاركة البلدان النامية من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، واستكشاف خيارات مبتكرة للتمويل.

عمل عالمي لتحصين أمن الأشخاص

تقديم المساعدة في الحالات الإنسانية الطارئة والأزمات هو واجب أخلاقي من منظور التنمية البشرية. وفي هذه الحالات، تشمل الحلول المقترحة إعادة هيكلة الآليات الحالية للتركيز على الوقاية إلى جانب الاستجابة للصدمات على المدى القصير، وترتيب العمليات الميدانية حسب الأولوية، والتنسيق داخلياً وخارجياً مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

توسيع مشاركة المجتمع المدني العالمي وتحسينها

تتطلب الاستفادة من الإمكانات التي يزخر بها المجتمع المدني توسيع الآليات التي تضمن مشاركته في المؤسسات المتعددة الأطراف؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات المتعددة الأطراف؛ وتشجيع ودعم الشبكات العالمية للمجتمع المدني التي تصب اهتمامها على النساء والشباب والأقليات الإثنية؛ وزيادة حركة المعلومات والمعرفة من خلال آليات الشفافية النشطة؛ وحماية الصحافة التحقيقية الدولية.

برنامج عمل

ليست التنمية البشرية للجميع حلماً بعيد المنال بل هدف قابل للتحقيق. ويمكننا البناء على ما أنجزناه واستكشاف إمكانيات جديدة للتغلب على التحديات والانتقال إلى حيّز الإمكان بما كان يبدو مستحيلاً. وما يبدو اليوم تحدياً يمكن تذليله غداً. آمالنا ملك أيدينا. وقد أعاد رئيس جمهورية كولومبيا، خوان مانويل سانتوس، الحائز جائزة نوبل للسلام لعام 2016، إحياء الأمل في بناء عالم يسوده السلام والرخاء (مساهمة خاصة).

وفي خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة خطوات حاسمة نحو تعميم التنمية البشرية. ويستند التقرير إلى ما تضمنه من تحليلات وما توصّل إليه من نتائج ليقترح برنامج عمل من خمس نقاط لتحقيق التنمية البشرية للجميع. وتشمل الإجراءات قضايا السياسة العامة والالتزامات العالمية.

مسح الذين يعانون نقصاً في التنمية البشرية وأماكن وجودهم

مسح الذين سبقهم التقدم في التنمية البشرية وأماكن وجودهم أساسي من أجل الدعوة ووضع السياسات الفعالة. وهذا المسح يمكن أن يساعد الناشطين في مجال التنمية في المطالبة بالعمل وواضعي السياسات في صياغة وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحصين رفاه الفئات المهمشة والمعرضة للمخاطر.

الأخذ بمجموعة متماسكة من الخيارات المتاحة على مستوى السياسة العامة

تتطلب التنمية البشرية للجميع اتباع مجموعة من الخيارات المتعددة الجوانب على مستوى السياسة العامة، أي انتهاج سياسات شاملة للوصول إلى الفئات المهملة، واتخاذ تدابير لصالح الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتحصين التنمية البشرية في وجه الصدمات والأخطار، وتمكين الفئات المهمشة والمحرومة.

ويجب أن تكون خيارات السياسية مصمّمة حسب أوضاع فرادى البلدان المختلفة. ولكن تماسك السياسات في كل حالة يتطلب مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، وتكييف السياسات حسب الخصوصيات المحلية ودون الوطنية، والتنسيق الأفقي (لتجنب التجزئة)، والمواءمة الرأسية (للتوفيق مع الدولي والعالمي).

الحد من الفوارق بين الجنسين

باتت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بعداً رئيسياً في أي خطاب إنمائي. وبين الجنسين فجوات في الإمكانات والفرص المتاحة، والتقدم لا يزال بطيئاً جداً نحو تحقيق الإمكانات الكاملة لنصف البشرية.

وفي عام 2015، اجتمع ثمانون من قادة العالم في نيويورك والتزموا بإنهاء التمييز ضد المرأة بحلول عام 2030 واتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للقياس لتحقيق تغيّرات سريعة[50]. وقد حان وقت العمل على تحقيق ما قُطع من وعود.

في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة خطوات حاسمة نحو تعميم التنمية البشرية

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والاتفاقات العالمية الأخرى

أهداف التنمية المستدامة بالغة الأهمية ليس فقط في حد ذاتها بل أيضاً للتنمية البشرية الشاملة نظراً للتآزر بين خطة عام 2030 ونهج التنمية البشرية. وبلوغ أهداف التنمية المستدامة هو تقدم هام على مسار تمكين كل إنسان من تحقيق كامل إمكاناته في الحياة.

وفي اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، اتفقت الدول المتقدمة والنامية معاً على بذل قصارى جهدها للمضي في التزاماتها في الأعوام القادمة. وقطعت قمة الأمم المتحدة للاجئين التي عقدت

السلام في كولومبيا هو سلام للعالم

نحن، في كولومبيا، أكثر إصراراً من ذي قبل على إنهاء النزاع المسلح الداخلي الأطول، وآخر النزاعات المتبقية في الأمريكتين.

وانقسم الكولومبيون على الاتفاق الذي جرى التفاوض بشأنه بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. وبذلنا جهوداً للتوصل إلى اتفاق سلام جديد يبدّد الشكوك ويحظى بالدعم على مستوى الوطن كله. وتزامن ذلك مع إعلاننا عن إطلاق محادثات السلام مع جيش التحرير الوطني، آخر ما تبقى من المجموعات المسلحة. ونأمل أن يؤدي بنا ذلك إلى وضع حد نهائي للنزاع المسلح في بلادنا.

فقد تكبّدت كولومبيا خسائر جسيمة من حرب طالت خمسة عقود، أثقلت، بلا شك، كاهل أمتنا. وأظهرت دراسة أجرتها جامعة لوس أنديز أن الأسر التي تعرّضت للنزوح القسري والعنف انخفض دخلها بمقدار النصف. ويتفاقم الوضع بفعل ما يُحتمل أن يواجهه المتضررون من صعوبة التعافي وخطر العيش في ظروف الفقر المزمن.

وتداعيات الحرب لم تقتصر على الاقتصاد، بل ألقت بظلالها على ما يعادل أو يزيد عن 250,000 مصاب مع عائلاتهم وثمانية ملايين ضحية ونازح. وكل روح هُدرَت وكل فاجعة شخصية وعائلية حلّت بمن تأثّر بالنزاع المسلح ونجا منه تترك فينا حزناً عميقاً وتقوّي التزامنا.

ونتفق مع روح تقرير التنمية البشرية الذي يقول «بثروة الحياة البشرية» قبل الثروة الاقتصادية في الحكم على ازدهار المجتمع. ندرك أن السلام هو شرط أساسي لإثراء حياة الكولومبيين. وأقصد هنا السلام بالمفهوم الواسع، الذي لا يعني مجرد إنهاء النزاع، بل يحقق التآلف والرفاه.

والأسرة التي بالكاد تؤمّن لقمة عيشها لا تنعم بالسلام، وكذلك الأسرة التي تفتقر إلى السكن اللائق أو التعليم. وهذا ما دفعنا إلى التركيز على تعزيز النمو الاقتصادي الذي يعود بالثمار على الجميع ويقلّص الفوارق الاجتماعية.

ويتماشى التقدم الذي أحرزناه حتى الآن مع أهداف التنمية المستدامة التي أيدتها كولومبيا وعملت من أجلها حتى قبل أن تعتمدها الأمم المتحدة. وقد كنا أول بلد يدرج هذه الأهداف في الخطة الإنمائية الوطنية.

وبجهودنا السباقة، استطعنا جني ثمار تعبنا قبل الوقت المحدّد. ففي الأعوام الخمسة الماضية، خفّضنا نسبة الفقر المدقع بمقدار النصف من 14.4 إلى 7.9 في المائة، في إنجاز هام يسمح لنا بأن ننشد القضاء عليه كلياً بحلول عام 2025، إن لم يكن قبله.

ويعني هذا التقدم، ما بعد الأرقام، أن ملايين الكولومبيين حسّنوا نوعية حياتهم. ونحن متأكدون من ذلك لأننا كنا في طليعة البلدان التي استعملت دليل الفقر المتعدد الأبعاد الذي يقيّم متغيّرات مثل الحصول على الخدمات العامة أو نوع سكن الأسرة، إضافة إلى مقاييس تقليدية للفقر على أساس الدخل. ومما لا شك فيه أن مزيداً من الكولومبيين ينعمون اليوم بحياة أفضل.

وأحرزنا تقدماً أسرع مما كان متوقعاً في نوعية التعليم، وهذا هدف آخر من أهداف التنمية المستدامة. ويحظى جميع الأطفال والشباب ليس فقط بالتعليم المجاني في المدارس الرسمية بل أيضاً بساعات إضافية في الصف وبنوعية أفضل في التعليم من خلال شتى البرامج والمبادرات. وحصدنا ثمار جهودنا في تحسُّن متوسط درجات الطلاب في الاختبارات التي تقيس معرفتهم ومهاراتهم.

ومع بناء السلام الذي يستحوذ على اهتمامنا، نشدّد على التعليم الذي أصبح خير مثال على ما يمكننا إنجازه في المرحلة الجديدة بعيداً عن كابوس النزاع المسلح. وللمرة الأولى، تخطت ميزانية التعليم ميزانية الأمن والدفاع، وهدفنا أن نجعل من بلدنا البلد الأكثر تعليماً في أمريكا اللاتينية بحلول عام 2025.

السلام والإنصاف والتعليم هي ما حُرم منه الكولومبيون في الماضي. والسلام والإنصاف والتعليم هي الركائز الثلاث لجل ما بذلناه من جهود في الأعوام القليلة الماضية.

إذا كان هدفنا «التنمية البشرية للجميع»، فلا يمكن أن تتوقف جهودنا عند هذا الحد. فتغيّر المناخ هو أعظم ما تواجهه البشرية من مخاطر.

وقررت كولومبيا أن تضطلع بدور فاعل في التصدي لهذا الخطر. ونحن، المؤتمنون على منطقة من أكثر مناطق التنوّع البيولوجي غنى على الكرة الأرضية، تتميز بغاباتها الاستثنائية، وبمواردها المائية، وخصوبة تربتها، تقع على عاتقنا مسؤولية ضخمة حيال الكولومبيين والعالم.

ومفهوم «النمو الأخضر» جزء لا يتجزأ من نموذج التنمية الاقتصادية في بلادنا، وأصبح راسخاً في مختلف القطاعات الاقتصادية. وكلنا ثقة بأن النمو والاستدامة البيئية يسيران جنباً إلى جنب. وخير دليل على عزمنا وتصميمنا ترسيم حدود بارامو (الأنظمة البيئية للمستنقعات) وإعلان المناطق المحمية التي يُتوقّع أن تصل مساحتها إلى 19 مليون هكتار بحلول عام 2018، أي ما يفوق مساحة الأوروغواي.

وبموجب اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ، حددت كولومبيا هدفاً يرمي إلى الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتوقعة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030. وسبق أن باشرنا باتخاذ خطوات حاسمة لبلوغ هذا الهدف الطموح. ورفعنا مشروع قانون إلى الكونغرس لفرض ضريبة الكربون على مختلف أنواع الوقود. وبهذا سنحل في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية لا بل بلدان العالم. وبفضل هذه المبادرة الواحدة، نتوقع أن نفي بنصف ما تعهّدنا به في مؤتمر باريس بشأن تغيّر المناخ.

وكما أسلفت الذكر، السلام بمعناه الأوسع الذي يشمل الرفاه والتآلف يمهّد الطريق لبناء عالم مستدام، لا يهدّد فيه ارتفاع درجات الحرارة في العالم أجيال المستقبل. ونؤكد بكل فخر أن هذه الجهود إلى جانب إنهاء النزاع المسلح وتحسين التعليم وزيادة الإنصاف، هي مساهمة إيجابية منا في العالم.

مساهمة خاصة

ومع انتهاء النزاع، يصبح بإمكان شعوب الأرض قاطبة، بما فيها الشعب الكولومبي نفسه، التمتع بعجائب الطبيعة ومعالم السياحة في كولومبيا التي ظلت بعيدة لعشرات السنين. كما يمكن لأصحاب الأعمال الأجانب أن يكتشفوا فرصاً جديدة في قطاعات ومناطق كانت معزولة بسبب العنف.

وعلى صعيد الإنصاف، نعمل على دعم الطبقة الوسطى التي ستقدم فرصة للمستثمرين الباحثين عن أسواق جديدة. ومع تحسن جودة التعليم، نُعدّ جيلاً جديداً قادراً على استثمار مهاراته ومعرفته لخدمة العالم كله في المستقبل.

«التنمية البشرية للجميع» التزام يتجاوز حدود بلادنا، ونأمل أن يثمر عملنا أثراً طيباً وقيمة مضافة في حياة مواطني البلدان الأخرى. ولطالما كان لدعم المجتمع الدولي وقع إيجابي على الكولومبيين. ونحن مقتنعون بأننا سنواصل العمل يداً بيد في روحية التضامن والتعاون، بين كولومبيين وغير كولومبيين، في سبيل بناء السلام في كولومبيا وسائر أنحاء الأرض.

خوان مانويل سانتوس
رئيس جمهورية كولومبيا وحائز جائزة نوبل للسلام لعام 2016

في أيلول/سبتمبر 2016 التزامات جريئة لمعالجة قضايا اللاجئين والمهاجرين، والاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية. وعلى المجتمع الدولي وحكومات الدول وسائر الأطراف أن تحرص على التقيّد بالاتفاقات وتنفيذها ومراقبتها.

السعي وراء إصلاحات في النظام العالمي

ينبغي أن تركّز خطة الإصلاحات المؤسسية على الأسواق العالمية وتنظيمها، وإدارة المؤسسات المتعددة الأطراف، وتعزيز المجتمع المدني العالمي توخياً لنظام عالمي أكثر إنصافاً. ولا بد من الدفاع بعزم وثبات عن خطة الإصلاحات. وهذا يتطلب الدعوة العامة، وبناء التحالفات بين مختلف أصحاب المصلحة، والمضي في تنفيذ خطط الإصلاح.

* * *

ومن منظور التنمية البشرية، ننشد عالماً ينعم فيه كل إنسان بملء الحرية لتحقيق إمكاناته كاملة في الحياة، فيبلغ ما ينشده. فالتنمية من الناس، وهي بهم ولهم. وعليهم أن يتشاركوا. فلا بد من توازن بين الإنسان والأرض. وعلى الإنسانية السعي الدؤوب إلى السلام والازدهار. وتقضي التنمية البشرية الإقرار بالمساواة بين الناس من حيث قيمة الحياة، وبتحقيق التنمية البشرية للجميع بدءاً بالفئات المهملة.

تقرير التنمية البشرية 2016 هو مساهمة فكرية في معالجة هذه القضايا. ونحن على يقين بأن وصولنا إلى نهاية الدرب رهن بمعالجة هذه القضايا. عندئذ، سنلتفت إلى الوراء ولن نجد أحداً على قارعة الدرب.

أدلة التنمية البشرية

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل التنمية حسب الجنس		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a]	
		القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	المجموعة[c]	القيمة	الترتيب	القيمة	السنة والمسح[d]
		2015	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2006–2015	
تنمية بشرية مرتفعة جداً											
1	النرويج	0.949	0.898	5.4	0	0.993	1	0.053	6	..	..
2	أستراليا	0.939	0.861	8.2	–1	0.978	1	0.120	24	..	..
2	سويسرا	0.939	0.859	8.6	–4	0.974	2	0.040	1	..	..
4	ألمانيا	0.926	0.859	7.2	–1	0.964	2	0.066	9	..	..
5	الدانمرك	0.925	0.858	7.2	–2	0.970	2	0.041	2	..	..
5	سنغافورة	0.925	..	..	..	0.985	1	0.068	11	..	..
7	هولندا	0.924	0.861	6.9	2	0.946	3	0.044	3	..	..
8	آيرلندا	0.923	0.850	7.9	–2	0.976	1	0.127	26	..	..
9	آيسلندا	0.921	0.868	5.8	6	0.965	2	0.051	5	..	..
10	كندا	0.920	0.839	8.9	–2	0.983	1	0.098	18	..	..
10	الولايات المتحدة الأمريكية	0.920	0.796	13.5	–10	0.993	1	0.203	43	..	..
12	هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.917	..	..	..	0.964	2	..	..	..	..
13	نيوزيلندا	0.915	..	..	..	0.963	2	0.158	34	..	..
14	السويد	0.913	0.851	6.7	3	0.997	1	0.048	4	..	..
15	ليختنشتاين	0.912	..	..	..	..	..	..	..	..	..
16	المملكة المتحدة	0.909	0.836	8.0	–1	0.964	2	0.131	28	..	..
17	اليابان	0.903	0.791	12.4	–8	0.970	2	0.116	21	..	..
18	جمهورية كوريا	0.901	0.753	16.4	–19	0.929	3	0.067	10	..	..
19	إسرائيل	0.899	0.778	13.5	–11	0.973	2	0.103	20	..	..
20	لكسمبرغ	0.898	0.827	8.0	1	0.966	2	0.075	13	..	..
21	فرنسا	0.897	0.813	9.4	–1	0.988	1	0.102	19	..	..
22	بلجيكا	0.896	0.821	8.3	2	0.978	1	0.073	12	..	..
23	فنلندا	0.895	0.843	5.8	9	1.000	1	0.056	8	..	..
24	النمسا	0.893	0.815	8.7	3	0.957	2	0.078	14	..	..
25	سلوفينيا	0.890	0.838	5.9	9	1.003	1	0.053	6	..	..
26	إيطاليا	0.887	0.784	11.5	–3	0.963	2	0.085	16	..	..
27	إسبانيا	0.884	0.791	10.5	1	0.974	2	0.081	15	..	..
28	الجمهورية التشيكية	0.878	0.830	5.4	10	0.983	1	0.129	27	..	..
29	اليونان	0.866	0.758	12.4	–6	0.957	2	0.119	23	..	..
30	إستونيا	0.865	0.788	8.9	3	1.032	2	0.131	28	..	..
30	بروني دار السلام	0.865	..	..	..	0.986	1	..	..	..	..
32	أندورا	0.858	..	..	..	..	..	..	..	..	..
33	قبرص	0.856	0.762	10.9	–2	0.979	1	0.116	21	..	..
33	قطر	0.856	..	..	..	0.991	1	0.542	127	..	..
33	مالطة	0.856	0.786	8.1	3	0.923	4	0.217	44	..	..
36	بولندا	0.855	0.774	9.5	2	1.006	1	0.137	30	..	..
37	ليتوانيا	0.848	0.759	10.5	0	1.032	2	0.121	25	..	..
38	شيلي	0.847	0.692	18.2	–12	0.966	2	0.322	65	..	..
38	المملكة العربية السعودية	0.847	..	..	..	0.882	5	0.257	50	..	..
40	سلوفاكيا	0.845	0.793	6.1	12	0.991	1	0.179	39	..	..
41	البرتغال	0.843	0.755	10.4	1	0.980	1	0.091	17	..	..
42	الإمارات العربية المتحدة	0.840	..	..	..	0.972	2	0.232	46	..	..
43	هنغاريا	0.836	0.771	7.8	6	0.988	1	0.252	49	..	..
44	لاتفيا	0.830	0.742	10.6	–1	1.025	2	0.191	41	..	..
45	الأرجنتين	0.827	0.698	15.6	–6	0.982	1	0.362	77	0.015[e]	2005 N
45	كرواتيا	0.827	0.752	9.1	2	0.997	1	0.141	31	..	..
47	البحرين	0.824	..	..	..	0.970	2	0.233	48	..	..
48	الجبل الأسود	0.807	0.736	8.8	1	0.955	2	0.156	33	0.002	2013 M
49	الاتحاد الروسي	0.804	0.725	9.8	1	1.016	1	0.271	52	..	..
50	رومانيا	0.802	0.714	11.1	0	0.990	1	0.339	72	..	..
51	الكويت	0.800	..	..	..	0.972	2	0.335	70	..	..
تنمية بشرية مرتفعة											
52	بيلاروس	0.796	0.745	6.4	6	1.021	1	0.144	32	0.001	2005 M
52	عُمان	0.796	..	..	..	0.927	3	0.281	54	..	..
54	أوروغواي	0.795	0.670	15.7	–7	1.017	1	0.284	55	..	..
54	بربادوس	0.795	..	..	..	1.006	1	0.291	59	0.004[f]	2012 M
56	بلغاريا	0.794	0.709	10.7	2	0.984	1	0.223	45	..	..
56	كازاخستان	0.794	0.714	10.1	4	1.006	1	0.202	42	0.004	2010/2011 M
58	جزر البهاما	0.792	..	..	..	..	..	0.362	77	..	..

	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل التنمية حسب الجنس		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a]	
	القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	المجموعة[c]	القيمة	الترتيب	القيمة	السنة والمسح[d]
الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2006–2015	
59 ماليزيا	0.789	..	..	..	..	..	0.291	59	..	..
60 بالاو	0.788	..	..	..	..	..	..	..	..	..
60 بنما	0.788	0.614	22.0	–19	0.997	1	0.457	100	..	..
62 أنتيغوا وبربودا	0.786	..	..	..	..	..	..	..	..	..
63 سيشيل	0.782	..	..	..	..	..	..	..	..	..
64 موريشيوس	0.781	0.669	14.4	–4	0.954	2	0.380	82	..	..
65 ترينيداد وتوباغو	0.780	0.661	15.3	–5	1.004	1	0.324	67	0.007[g]	2006 M
66 صربيا	0.776	0.689	11.2	3	0.969	2	0.185	40	0.002	2014 M
66 كوستاريكا	0.776	0.628	19.1	–9	0.969	2	0.308	63	..	..
68 كوبا	0.775	..	..	..	0.946	3	0.304	62	..	..
69 إيران - الجمهورية الإسلامية	0.774	0.518	33.1	–40	0.862	5	0.509	118	..	..
70 جورجيا	0.769	0.672	12.7	3	0.970	2	0.361	76	0.008	2005 M
71 تركيا	0.767	0.645	15.9	–3	0.908	4	0.328	69	..	..
71 فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	0.767	0.618	19.4	–11	1.028	2	0.461	101	..	..
73 سري لانكا	0.766	0.678	11.6	8	0.934	3	0.386	87	..	..
74 سانت كيتس ونيفس	0.765	..	..	..	..	..	..	..	..	..
75 ألبانيا	0.764	0.661	13.5	4	0.959	2	0.267	51	0.005	2008/2009 D
76 لبنان	0.763	0.603	21.0	–10	0.893	5	0.381	83	..	..
77 المكسيك	0.762	0.587	22.9	–12	0.951	2	0.345	73	0.024	2012 N
78 أذربيجان	0.759	0.659	13.2	5	0.940	3	0.326	68	0.009	2006 D
79 البرازيل	0.754	0.561	25.6	–19	1.005	1	0.414	92	0.010[g,h]	2014 N
79 غرينادا	0.754	..	..	..	..	..	..	..	..	..
81 البوسنة والهرسك	0.750	0.650	13.3	6	0.923	4	0.158	34	0.006[f]	2011/2012 M
82 جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.748	0.623	16.7	1	0.947	3	0.160	36	0.007[f]	2011 M
83 الجزائر	0.745	..	..	..	0.854	5	0.429	94	..	..
84 أرمينيا	0.743	0.674	9.3	15	0.993	1	0.293	61	0.002	2010 D
84 أوكرانيا	0.743	0.690	7.2	18	1.000	1	0.284	55	0.001[g]	2012 M
86 الأردن	0.741	0.619	16.5	3	0.864	5	0.478	111	0.004	2012 D
87 بيرو	0.740	0.580	21.6	–8	0.959	2	0.385	86	0.043	2012 D
87 تايلند	0.740	0.586	20.8	–5	1.001	1	0.366	79	0.004	2005/2006 M
89 إكوادور	0.739	0.587	20.5	–1	0.976	1	0.391	88	0.015	2013/2014 N
90 الصين	0.738	..	..	..	0.954	2	0.164	37	0.023[h]	2012 N
91 فيجي	0.736	0.624	15.3	9	..	..	0.358	75	..	..
92 سانت لوسيا	0.735	0.618	16.0	7	0.986	1	0.354	74	0.003[f,h]	2012 M
92 منغوليا	0.735	0.639	13.0	13	1.026	2	0.278	53	0.047[f]	2010 M
94 جامايكا	0.730	0.609	16.6	6	0.975	2	0.422	93	0.011	2012 N
95 كولومبيا	0.727	0.548	24.6	–9	1.004	1	0.393	89	0.032	2010 D
96 دومينيكا	0.726	..	..	..	..	..	..	..	..	..
97 تونس	0.725	0.562	22.5	–3	0.904	4	0.289	58	0.006	2011/2012 M
97 سورينام	0.725	0.551	24.0	–7	0.972	2	0.448	99	0.033[f]	2010 M
99 الجمهورية الدومينيكية	0.722	0.565	21.7	1	0.990	1	0.470	107	0.025	2013 D
99 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.722	..	..	..	..	..	..	..	..	..
101 تونغا	0.721	..	..	..	0.969	2	0.659	152	..	..
102 ليبيا	0.716	..	..	..	..	..	0.167	38	0.005	2007 P
103 بليز	0.706	0.546	22.7	–6	0.967	2	0.375	81	0.030	2011 M
104 ساموا	0.704	..	..	..	..	..	0.439	97	..	..
105 أوزبكستان	0.701	0.590	15.8	10	0.946	3	0.287	57	0.013	2006 M
105 ملديف	0.701	0.529	24.6	–9	0.937	3	0.312	64	0.008	2009 D
تنمية بشرية متوسطة										
107 جمهورية مولدوفا	0.699	0.628	10.2	21	1.010	1	0.232	46	0.004	2012 M
108 بوتسوانا	0.698	0.433	37.9	–23	0.984	1	0.435	95	..	..
109 غابون	0.697	0.531	23.9	–3	0.923	4	0.542	127	0.073	2012 D
110 باراغواي	0.693	0.524	24.3	–5	0.966	2	0.464	104	..	..
111 تركمانستان	0.691	..	..	..	..	..	..	..	0.011	2006 M
111 مصر	0.691	0.491	29.0	–10	0.884	5	0.565	135	0.016[i]	2014 D
113 إندونيسيا	0.689	0.563	18.2	9	0.926	3	0.467	105	0.024[g]	2012 D
114 دولة فلسطين	0.684	0.581	15.1	13	0.867	5	..	..	0.005	2014 M
115 فييت نام	0.683	0.562	17.8	9	1.010	1	0.337	71	0.016[g]	2013/2014 M
116 الفلبين	0.682	0.556	18.4	8	1.001	1	0.436	96	0.033[g,j]	2013 D
117 السلفادور	0.680	0.529	22.2	3	0.958	2	0.384	85	..	..

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل التنمية حسب الجنس		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a]	
	القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	المجموعة[c]	القيمة	الترتيب	القيمة	السنة والمسح[d]
	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2015	القيمة	2006–2015
118 بوليفيا - دولة متعددة القوميات	0.674	0.478	29.0	–6	0.934	3	0.446	98	0.097	2008 D
119 جنوب أفريقيا	0.666	0.435	34.7	–12	0.962	2	0.394	90	0.041	2012 N
120 قيرغيزستان	0.664	0.582	12.3	20	0.967	2	0.394	90	0.008	2014 M
121 العراق	0.649	0.505	22.3	1	0.804	5	0.525	123	0.052	2011 M
122 كابو فيردي	0.648	0.518	20.1	4	..	..	..	..	..	..
123 المغرب	0.647	0.456	29.5	–2	0.826	5	0.494	113	0.069	2011 P
124 نيكاراغوا	0.645	0.479	25.8	1	0.961	2	0.462	103	0.088	2011/2012 D
125 غواتيمالا	0.640	0.450	29.6	–2	0.959	2	0.494	113	..	..
125 ناميبيا	0.640	0.415	35.2	–13	0.986	1	0.474	108	0.205	2013 D
127 غيانا	0.638	0.518	18.8	10	0.943	3	0.508	117	0.031	2009 D
127 ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	0.638	..	..	..	..	..	..	..	..	..
129 طاجيكستان	0.627	0.532	15.2	16	0.930	3	0.322	65	0.031	2012 D
130 هندوراس	0.625	0.443	29.2	0	0.942	3	0.461	101	0.098[k]	2011/2012 D
131 الهند	0.624	0.454	27.2	4	0.819	5	0.530	125	0.282	2005/2006 D
132 بوتان	0.607	0.428	29.4	–3	0.900	5	0.477	110	0.128	2010 M
133 تيمور - ليشتي	0.605	0.416	31.2	–5	0.858	5	..	..	0.322	2009/2010 D
134 فانواتو	0.597	0.494	17.2	12	..	..	..	..	0.135	2007 M
135 غينيا الإستوائية	0.592	..	..	..	..	..	..	..	..	..
135 الكونغو	0.592	0.446	24.8	6	0.932	3	0.592	141	0.192	2011/2012 D
137 كيريباس	0.588	0.394	33.1	–7	..	..	..	..	..	..
138 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.586	0.427	27.1	1	0.924	4	0.468	106	0.186	2011/2012 M
139 بنغلاديش	0.579	0.412	28.9	–2	0.927	3	0.520	119	0.188	2014 D
139 زامبيا	0.579	0.373	35.6	–11	0.924	4	0.526	124	0.264	2013/2014 D
139 غانا	0.579	0.391	32.5	–8	0.899	5	0.547	131	0.147	2014 D
142 سان تومي وبرينسيبي	0.574	0.432	24.7	7	0.907	4	0.524	122	0.217	2008/2009 D
143 كمبوديا	0.563	0.436	22.5	11	0.892	5	0.479	112	0.150	2014 D
144 نيبال	0.558	0.407	27.0	2	0.925	4	0.497	115	0.116	2014 M
145 ميانمار	0.556	..	..	..	..	..	0.374	80	..	..
146 كينيا	0.555	0.391	29.5	–1	0.919	4	0.565	135	0.166	2014 D
147 باكستان	0.550	0.380	30.9	–2	0.742	5	0.546	130	0.237	2012/2013 D
تنمية بشرية منخفضة										
148 سوازيلند	0.541	0.361	33.3	–5	0.853	5	0.566	137	0.113	2010 M
149 الجمهورية العربية السورية	0.536	0.419	21.8	10	0.851	5	0.554	133	0.028	2009 P
150 أنغولا	0.533	0.336	37.0	–8	..	..	..	..	..	..
151 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.531	0.396	25.4	7	0.937	3	0.544	129	0.335	2010 D
152 نيجيريا	0.527	0.328	37.8	–10	0.847	5	..	..	0.279	2013 D
153 الكاميرون	0.518	0.348	32.8	–1	0.853	5	0.568	138	0.260	2011 D
154 بابوا غينيا الجديدة	0.516	..	..	..	..	..	0.595	143	..	..
154 زمبابوي	0.516	0.369	28.5	2	0.927	3	0.540	126	0.128	2014 M
156 جزر سليمان	0.515	0.392	23.8	9	..	..	..	..	..	..
157 موريتانيا	0.513	0.347	32.4	1	0.818	5	0.626	147	0.291	2011 M
158 مدغشقر	0.512	0.374	27.0	7	0.948	3	..	..	0.420	2008/2009 D
159 رواندا	0.498	0.339	31.9	1	0.992	1	0.383	84	0.253	2014/2015 D
160 جزر القمر	0.497	0.270	45.8	–18	0.817	5	..	..	0.165	2012 D/M
160 ليسوتو	0.497	0.320	35.6	–6	0.962	2	0.549	132	0.227	2009 D
162 السنغال	0.494	0.331	33.1	1	0.886	5	0.521	120	0.278	2014 D
163 أوغندا	0.493	0.341	30.9	6	0.878	5	0.522	121	0.359	2011 D
163 هايتي	0.493	0.298	39.6	–7	..	..	0.593	142	0.242	2012 D
165 السودان	0.490	..	..	..	0.839	5	0.575	140	0.290	2010 M
166 توغو	0.487	0.332	31.9	5	0.841	5	0.556	134	0.242	2013/2014 D
167 بنن	0.485	0.304	37.4	–3	0.858	5	0.613	144	0.343	2011/2012 D
168 اليمن	0.482	0.320	33.7	0	0.737	5	0.767	159	0.200	2013 D
169 أفغانستان	0.479	0.327	31.8	3	0.609	5	0.667	154	0.293[f]	2010/2011 M
170 ملاوي	0.476	0.328	31.2	5	0.921	4	0.614	145	0.273	2013/2014 M
171 كوت ديفوار	0.474	0.294	37.8	–2	0.814	5	0.672	155	0.307	2011/2012 D
172 جيبوتي	0.473	0.310	34.6	3	..	..	..	..	0.127	2006 M
173 غامبيا	0.452	..	..	..	0.878	5	0.641	148	0.289	2013 D
174 إثيوبيا	0.448	0.330	26.3	10	0.842	5	0.499	116	0.537	2011 D
175 مالي	0.442	0.293	33.7	0	0.786	5	0.689	156	0.456	2012/2013 D
176 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.435	0.297	31.9	3	0.832	5	0.663	153	0.369	2013/2014 D

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة			دليل التنمية حسب الجنس		دليل الفوارق بين الجنسين		دليل الفقر المتعدد الأبعاد[a]	
	القيمة	القيمة	مجموع الخسارة (بالنسبة المئوية)	الفارق عن الترتيب حسب دليل التنمية البشرية[b]	القيمة	المجموعة[c]	القيمة	الترتيب	القيمة	السنة والمسح[d]
	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2015	2006–2015	
177 ليبريا	0.427	0.284	33.4	1	0.830	5	0.649	150	0.356	2013 D
178 غينيا - بيساو	0.424	0.257	39.3	–5	..	..	..	..	0.495	2006 M
179 إريتريا	0.420	..	..	..	..	..	..	..	..	..
179 سيراليون	0.420	0.262	37.8	–3	0.871	5	0.650	151	0.411	2013 D
181 جمهورية جنوب السودان	0.418	..	..	..	..	..	..	..	0.551	2010 M
181 موزامبيق	0.418	0.280	33.0	3	0.879	5	0.574	139	0.390	2011 D
183 غينيا	0.414	0.270	34.8	2	0.784	5	..	..	0.425	2012 D/M
184 بوروندي	0.404	0.276	31.5	4	0.919	4	0.474	108	0.442	2010 D
185 بوركينا فاسو	0.402	0.267	33.6	2	0.874	5	0.615	146	0.508	2010 D
186 تشاد	0.396	0.238	39.9	–1	0.765	5	0.695	157	0.545	2010 M
187 النيجر	0.353	0.253	28.3	1	0.732	5	0.695	157	0.584	2012 D
188 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.352	0.199	43.5	0	0.776	5	0.648	149	0.424	2010 M
الأراضي أو البلدان الأخرى										
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
جزر مارشال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
موناكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ناورو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
سان مارينو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الصومال	..	..	..	..	..	..	..	..	0.500	2006 M
توفالو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مجموعات دليل التنمية البشرية										
تنمية بشرية مرتفعة جداً	0.892	0.793	11.1	—	0.980	—	0.174	—	..	—
تنمية بشرية مرتفعة	0.746	0.597	20.0	—	0.958	—	0.291	—	..	—
تنمية بشرية متوسطة	0.631	0.469	25.7	—	0.871	—	0.491	—	..	—
تنمية بشرية منخفضة	0.497	0.337	32.3	—	0.849	—	0.590	—	..	—
البلدان النامية	0.668	0.499	25.2	—	0.913	—	0.469	—	..	—
المناطق										
الدول العربية	0.687	0.498	27.5	—	0.856	—	0.535	—	..	—
شرق آسيا والمحيط الهادئ	0.720	0.581	19.3	—	0.956	—	0.315	—	..	—
أوروبا وآسيا الوسطى	0.756	0.660	12.7	—	0.951	—	0.279	—	..	—
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	0.751	0.575	23.4	—	0.981	—	0.390	—	..	—
جنوب آسيا	0.621	0.449	27.7	—	0.822	—	0.520	—	..	—
جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى	0.523	0.355	32.2	—	0.877	—	0.572	—	..	—
أقل البلدان نمواً	0.508	0.356	30.0	—	0.874	—	0.555	—	..	—
الدول الجزرية الصغيرة النامية	0.667	0.500	25.1	—	..	—	0.463	—	..	—
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	0.887	0.776	12.6	—	0.974	—	0.194	—	..	—
العالم	**0.717**	**0.557**	**22.3**	**—**	**0.938**	**—**	**0.443**	**—**	**..**	**—**

ملاحظات

a لم تتوفّر جميع المؤشرات لجميع البلدان، لذلك يجب توخي الحذر في المقارنة بين البلدان. وفي حالات نقص البيانات، رُجحت قيمة المؤشرات ليصبح مجموعها 100 في المائة، على النحو المبيّن في الملاحظة الفنية 5 (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_technical_notes.pdf).

b للبلدان التي شملها حساب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

c البلدان مصنّفة في خمس مجموعات حسب الانحراف المطلق عن التكافؤ بين الجنسين في دليل التنمية البشرية.

d يشير الحرف D إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح الديمغرافية والصحية، والحرف M إلى أنّ البيانات مستمدّة من المسوح المتعددة المؤشرات للمجموعات، والحرف P إلى أنّ البيانات مستمدّة من مسوح السكان وصحة العائلة في البلدان العربية، والحرف N إلى أن البيانات مستمدّة من المسوح الوطنية. وقائمة المسوح الوطنية ترد على الموقع http://hdr.undp.org/en/faq-page/multidimensional-poverty-index-mpi.

e تغطي البيانات المناطق الحضرية فقط.

f لا تشمل البيانات مؤشر وفيات الأطفال.

g لا تشمل البيانات مؤشرات التغذية.

h لا تشمل البيانات مؤشر نوعيّة الأرضيّة.

i لا تشمل البيانات مؤشر وقود الطهو.

j لا تشمل البيانات مؤشر الحضور في المدرسة.

k لا تشمل البيانات مؤشر الكهرباء.

مصادر البيانات

العمود 1: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA 2015؛ UNESCO Institute for Statistics 2016؛ United Nations Statistics Division 2016؛ World Bank 2016b؛ Barro and Lee 2016؛ IMF 2016.

العمود 2: حسابات المتوسط الحسابي لبيانات عدم المساواة في العمر المتوقع عند الولادة، وعدم المساواة في التعليم، وعدم المساواة في الدخل، باستخدام المنهجيّة المفضلة في الملاحظة الفنيّة 2 (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_technical_notes.pdf).

العمود 3: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمودين 1 و2.

العمود 4: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 2 وترتيب البلدان المصنّفة حسب دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة.

العمود 5: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UNDESA 2015؛ UNESCO Institute for Statistics 2016؛ World Bank؛ Barro and Lee 2016؛ 2016b؛ ILO 2016؛ IMF 2016.

العمود 6: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 5.

العمود 7: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من UN Maternal Mortality Estimation Group 2016؛ UNDESA 2015؛ IPU 2016؛ UNESCO Institute for Statistics 2016؛ ILO 2016.

العمود 8: حسابات بالاستناد إلى البيانات الواردة في العمود 7.

العمودان 9 و10: حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات عن أوجه الحرمان الذي تعاني منه الأسر المعيشية في التعليم والصحة ومستوى المعيشة، مستمدة من عدد من مسوح الأسر المعيشية على النحو المبيّن في العمود 10 وباستخدام المنهجيّة المنقّحة المفضّلة في الملاحظة الفنية 5 (http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_technical_notes.pdf).

الحواشي

1 UNFPA 2014.
2 United Nations 2015a.
3 United Nations 2015b.
4 UNDP 1990.
5 United Nations 2015a.
6 United Nations 2016.
7 United Nations 2016.
8 UNICEF 2014.
9 IEA 2016.
10 UNAIDS 2016a.
11 UNHCR 2016.
12 UNDP 2014.
13 SIDA 2015.
14 UNDP 2015a.
15 UNDESA 2016.
16 WHO 2011.
17 UNFPA 2015.
18 ILGA 2016.
19 Charmes 2015.
20 Abadeer 2015.
21 حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام بيانات من Milanović 2016.
22 The Social Progress Imperative's Social Progress Index website (www.socialprogressimperative.org/global-index/, accessed 12 December 2016).
23 The Sustainable Development Solutions Network's World Happiness Report website (http://worldhappiness.report, accessed 12 December 2016).
24 The Organisation for Economic Co-operation and Development's Better Life Index website (www.oecdbetterlifeindex.org, accessed 12 December 2016).
25 Centre for Bhutan Studies and GNH Research's Gross National Happiness Index website (www.grossnationalhappiness.com/articles/, accessed 12 December 2016).
26 في عام 2009، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة النبض العالمي الهادفة إلى تسخير البيانات الضخمة باعتبارها منفعة عامة في خدمة التنمية المستدامة والعمل الإنساني. وفي عام 2014، شكلت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة. وأنشئت الشراكة العالمية بشأن بيانات التنمية المستدامة بين الحكومات والشركات والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والجهات الأكاديمية، ومنظمات لا تنوخى الربح. وهي تضم حالياً 150 عضواً.
27 Demirgüç-Kunt and others 2014.
28 Harris and Marks 2009.
29 WFP 2016.
30 World Bank 2016a.
31 UNESCO 2013.
32 World Bank 2015a.
33 *The Economist* 2016.
34 UNDESA 2016.
35 WEF 2016.
36 Cecchini and others 2015.
37 Cashin 2016.
38 UN Women 2016.
39 UNDESA 2016.
40 UNDESA 2016.
41 UNAIDS 2016b.
42 WHO 2016.
43 *The Guardian* 2016.
44 WHO 2016.
45 World Bank 2015b.
46 World Bank 2015b.
47 UNDP 2015b.
48 Demos Helsinki 2016.
49 United Nations 2013.
50 UN Women 2015.

المراجع

Abadeer, A. 2015. *Norms and Gender Discrimination in the Arab World*. New York: Palgrave Macmillan.

Barro, R.J., and J.-W. Lee. 2016. Dataset of Educational Attainment, February 2016 Revision. www.barrolee.com. Accessed 8 June 2016.

Cashin, C. 2016. *Health Financing Policy: The Macroeconomic, Fiscal, and Public Finance Context*. World Bank Studies. Washington, DC. http://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-1-4648-0796-1. Accessed 7 November 2016.

Cecchini, S., F. Filgueira, R. Martínez and C. Rossel. 2015. *Towards Universal Social Protection. Latin American Pathways and Policy Tools*. Santiago, Chile: Economic Commission for Latin America and the Caribbean.

Charmes, J. 2015. "Time Use Across the World: Findings of a World Compilation of Time Use Surveys." HDRO Occasional Paper. www.hdr.undp.org/sites/default/files/charmes_hdr_2015_final.pdf. Accessed 27 October 2016.

Demirgüç-Kunt, A., L.F. Klapper, D. Singer and P. Van Oudheusden. 2014. "The Global Findex Database 2014: Measuring Financial Inclusion around the World." Policy Research Working Paper 7255. World Bank, Washington, DC. http://documents.worldbank.org/curated/en/187761468179367706/pdf/WPS7255.pdf. Accessed 21 December 2016.

Demos Helsinki. 2016. "Thousands to Receive Basic Income in Finland: A Trial That Could Lead to the Greatest Societal Transformation of our Time." Helsinki. www.demoshelsinki.fi/en/2016/08/30/thousands-to-receive-basic-income-in-finland-a-trial-that-could-lead-to-the-greatest-societal-transformation-of-our-time/. Accessed 7 November 2016.

***The Economist*. 2016.** "Early Childhood Development: Give Me a Child." 29 October.

***The Guardian*. 2016.** "Brazil is 'Badly Losing' the Battle against Zika Virus, Says Health Minister." 26 January. www.theguardian.com/world/2016/jan/26/brazil-zika-virus-health-minister-armed-forces-eradication. Accessed 30 November 2016.

Harris, R., and W. Marks. 2009. "Compact Ultrasound for Improving Maternal and Prenatal Care in Low-Resource Settings: Review of Potential Benefits, Implementation Challenges, and Public Health Issues." *Journal of Ultrasound Medicine* 28: 1067–1076.

IEA (International Energy Agency). 2016. *Energy and Air Pollution: World Energy Outlook Special Report*. Paris. www.iea.org/publications/freepublications/publication/WorldEnergyOutlookSpecialReport2016EnergyandAirPollution.pdf. Accessed 23 August 2016.

ILGA (International Lesbian, Gay, Bisexual, Trans, and Intersex Association). 2016. "Sexual Orientation Laws in the World: Criminalisation." Geneva. http://ilga.org/downloads/04_ILGA_WorldMap_ENGLISH_Crime_May2016.pdf. Accessed 26 October 2016.

ILO (International Labour Organization). 2016. *Key Indicators of the Labour Market: 9th edition*. Geneva. www.ilo.org/kilm. Accessed 9 June 2016.

IMF (International Monetary Fund). 2016. World Economic Outlook database. Washington, DC. www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/. Accessed 10 October 2016.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 2016. Women in national parliaments. www.ipu.org/wmn-e/classif-arc.htm. Accessed 19 July 2016.

Milanović, B. 2016. *Global Inequality: A New Approach for the Age of Globalization*. Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press.

SIDA (Swedish International Development Agency). 2015. *Women and Land Rights*. Stockholm. www.sida.se/English/contact-us/offices-in-sweden/?epieditmode=true. Accessed 26 October 2016.

UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS). 2016a. *AIDS by the Numbers*. Geneva. www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/AIDS-by-the-numbers-2016_en.pdf. Accessed 23 August 2016.

———. 2016b. *Global Aids Update 2016*. Geneva. www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/global-AIDS-update-2016_en.pdf. Accessed 25 August 2016.

UNDESA (United Nations Department of Economic and Social Affairs). 2015. *World Population Prospects: The 2015 Revision*. New York. https://esa.un.org/unpd/wpp/. Accessed 19 July 2016.

———. 2016. *Global Sustainable Development Report*. https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/2328Global%20Sustainable%20development%20report%202016%20(final).pdf. Accessed 1 November 2016.

UNDP (United Nations Development Programme). 1990. *Human Development Report 1990: Concept and Measurement of Human Development*. New York. http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr1990. Accessed 11 October 2016.

———. 2014. *Beyond Geography, Unlocking Human Potential*. Kathmandu. www.hdr.undp.org/sites/default/files/nepal_nhdr_2014-final.pdf. Accessed 26 October 2016.

———. 2015a. *Growth that Works for All: Viet Nam Human Development Report 2015 on Inclusive Growth*. Hanoi. www.hdr.undp.org/sites/default/files/nhdr_2015_e.pdf. Accessed 26 October 2016.

———. 2015b. *Human Development Report 2015. Work for Human Development*. New York. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report.pdf. Accessed 11 October 2016.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2013. *Education for All Global Monitoring Report—Girls' Education—The Facts*. Paris.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institutes for Statistics. 2016. Data Centre. http://data.uis.unesco.org. Accessed 10 June 2016.

UNFPA (United Nations Population Fund). 2014. *State of World Population 2014: The Power of 1.8 Billion*. New York. www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/EN-SWOP14-Report_FINAL-web.pdf. Accessed 20 October 2016.

———. 2015. *State of World Population 2015*. www.unfpa.org/migration. Accessed 26 October 2016.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2016. *Global Trends. Forced Displacement in 2015*. Geneva. https://s3.amazonaws.com/unhcrsharedmedia/2016/2016-06-20-global-trends/2016-06-14-Global-Trends-2015.pdf. Accessed 23 August 2016.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2014. *Ending Child Marriage: Progress and Prospects*. New York. www.unicef.org/media/files/Child_Marriage_Report_7_17_LR..pdf. Accessed 23 August 2016

United Nations. 2013. "Promotion and Protection of the Right to Freedom of Opinion and Expression." Note by the Secretary-General. A/68/362. New York. https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/464/76/pdf/N1346476.pdf?OpenElement. Accessed 7 November 2016.

———. **2015a.** *The Millennium Development Goals Report 2015.* New York. www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf. Accessed 23 August 2016.

———. **2015b.** "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development. Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015." New York. www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E. Accessed 11 October 2016.

———. **2016.** *The Sustainable Development Goals Report 2016.* New York. http://unstats.un.org/sdgs/report/2016/The%20Sustainable%20Development%20Goals%20Report%202016.pdf. Accessed 23 August 2016.

United Nations Statistics Division. 2016. National Accounts Main Aggregates Database. http://unstats.un.org/unsd/snaama. Accessed 15 October 2016.

UN Maternal Mortality Estimation Group (World Health Organization, United Nations Children's Fund, United Nations Population Fund and World Bank). 2016. Maternal mortality data. http://data.unicef.org/topic/maternal-health/maternal-mortality/. Accessed 28 April 2016.

UN Women (United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women). 2015. "World Leaders Agree: We Must Close the Gender Gap: Historic Gathering Boosts Political Commitment for Women's Empowerment at the Highest Levels." Press reslease, 27 September. New York. www.unwomen.org/en/news/stories/2015/9/press-release-global-leaders-meeting. Accessed 12 December 2016.

———. **2016.** "Facts and Figures: Leadership and Political Participation: Women in Parliaments." www.unwomen.org/en/what-we-do/leadership-and-political-participation/facts-and-figures. Accessed 22 November 2016.

WEF (World Economic Forum). 2016. *The Future of Jobs. Employment, Skills and Workforce Strategy for the Fourth Industrial Revolution.* Geneva. http://www3.weforum.org/docs/WEF_Future_of_Jobs.pdf. Accessed 25 August 2016.

WFP (World Food Programme). 2016. "School Meals." Rome. www.wfp.org/school-meals. Accessed 7 November 2016.

WHO (World Health Organization). 2011. *World Report on Disability.* www.who.int/disabilities/world_report/2011/en/. Accessed 28 November 2016.

———. **2016.** "Zika Strategic Response Plan." Geneva. http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/246091/1/WHO-ZIKV-SRF-16.3-eng.pdf. Accessed 12 December 2016.

World Bank. 2015a. "Boosting the Health of Toddlers' Bodies and Brains Brings Multiple Benefits: But Too Often the Wrong Methods Are Used." Washington, DC. www.worldbank.org/en/topic/early-childhooddevelopment/overview. Accessed 7 November 2016.

———. **2015b.** "5 Ways to Reduce the Drivers of Climate Change." Washington, DC. www.worldbank.org/en/news/feature/2015/03/18/5-ways-reduce-drivers-climate-change?cid=CCG_TTccgEN_D_EXT. Accessed 7 November 2016.

———. **2016a.** *Poverty and Shared Prosperity 2016: Taking on Inequality.* Washington DC. www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity. Accessed 22 November 2016.

———. **2016b.** World Development Indicators database. Washington, DC. http://data.worldbank.org. Accessed 14 October 2016.

ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2015

الاتحاد الروسي	49
إثيوبيا	174
أذربيجان	78
الأرجنتين	45
الأردن	86
أرمينيا	84
إريتريا	179
إسبانيا	27
أستراليا	2
إستونيا	30
إسرائيل	19
أفغانستان	169
إكوادور	89
ألبانيا	75
ألمانيا	4
الإمارات العربية المتحدة	42
أنتيغوا وبربودا	62
أندورا	32
إندونيسيا	113
أنغولا	150
أوروغواي	54
أوزبكستان	105
أوغندا	163
أوكرانيا	84
إيران - الجمهورية الإسلامية	69
آيرلندا	8
آيسلندا	9
إيطاليا	26
بابوا غينيا الجديدة	154
باراغواي	110
باكستان	147
بالاو	60
البحرين	47
البرازيل	79
بربادوس	54
البرتغال	41
بروني دار السلام	30
بلجيكا	22
بلغاريا	56
بليز	103
بنغلاديش	139
بنما	60
بنن	167
بوتان	132
بوتسوانا	108
بوركينا فاسو	185
بوروندي	184
البوسنة والهرسك	81
بولندا	36
بوليفيا - دولة متعددة القوميات	118
بيرو	87
بيلاروس	52
تايلند	87
تركمانستان	111
تركيا	71
ترينيداد وتوباغو	65
تشاد	186
توغو	166
تونس	97
تونغا	101
تيمور - ليشتي	133
جامايكا	94
الجبل الأسود	48
الجزائر	83
جزر البهاما	58
جزر القمر	160
جزر سليمان	156
جمهورية أفريقيا الوسطى	188
الجمهورية التشيكية	28
الجمهورية الدومينيكية	99
الجمهورية العربية السورية	149
جمهورية الكونغو الديمقراطية	176
جمهورية تنزانيا المتحدة	151
جمهورية جنوب السودان	181
جمهورية كوريا	18
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	138
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً	82
جمهورية مولدوفا	107
جنوب أفريقيا	119
جورجيا	70
جيبوتي	172
الدانمرك	5
دومينيكا	96
رواندا	159
رومانيا	50
زامبيا	139
زمبابوي	154
ساموا	104
سان تومي وبرينسيبي	142
سانت فنسنت وجزر غرينادين	99
سانت كيتس ونيفس	74
سانت لوسيا	92
سري لانكا	73
السلفادور	117
سلوفاكيا	40
سلوفينيا	25
سنغافورة	5
السنغال	162
سوازيلند	148
السودان	165
سورينام	97
السويد	14
سويسرا	2
سيراليون	179
سيشيل	63
شيلي	38
صربيا	66
الصين	90
طاجيكستان	129
العراق	121
عُمان	52
غابون	109
غامبيا	173
غانا	139
غرينادا	79
غواتيمالا	125
غيانا	127
غينيا	183
غينيا - بيساو	178
غينيا الإستوائية	135
فانواتو	134
فرنسا	21
الفلبين	116
دولة فلسطين	114
فنزويلا - الجمهورية البوليفارية	71
فنلندا	23
فيجي	91
فييت نام	115
قبرص	33
قطر	33
قيرغيزستان	120
كابو فيردي	122
كازاخستان	56
الكاميرون	153
كرواتيا	45
كمبوديا	143
كندا	10
كوبا	68
كوت ديفوار	171
كوستاريكا	66
كولومبيا	95
الكونغو	135
الكويت	51
كيريباس	137
كينيا	146
لاتفيا	44
لبنان	76
لكسمبرغ	20
ليبريا	177
ليبيا	102
ليتوانيا	37
ليختنشتاين	15
ليسوتو	160
مالطة	33
مالي	175
ماليزيا	59
مدغشقر	158
مصر	111
المغرب	123
المكسيك	77
ملاوي	170
ملديف	105
المملكة العربية السعودية	38
المملكة المتحدة	16
منغوليا	92
موريتانيا	157
موريشيوس	64
موزامبيق	181
ميانمار	145
ميكرونيزيا - الولايات الموحدة	127
ناميبيا	125
النرويج	1
النمسا	24
نيبال	144
النيجر	187
نيجيريا	152
نيكاراغوا	124
نيوزيلندا	13
هايتي	163
الهند	131
هندوراس	130
هنغاريا	43
هولندا	7
هونغ كونغ الصين (منطقة إدارية خاصة)	12
الولايات المتحدة الأمريكية	10
اليابان	17
اليمن	168
اليونان	29

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One United Nations Plaza
New York, NY 10017

www.undp.org

في التعميم فرادة نهج التنمية البشرية. يجب توسيع الحريات لتشمل جميع الناس، ليس البعض منهم ولا الغالبية بل الجميع، في كل مكان من العالم، فيستطيعون العيش بملء إمكاناتهم في الحاضر والمستقبل. هذا أيضاً هو جوهر خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة: ألّا يُهمل أحد. التنمية البشرية يجب أن تكون للجميع.

وقد أحرز خلال الربع الأخير من القرن تقدم كبير في التنمية البشرية أثرى حياة المليارات. لكن التقدم بقي متفاوتاً بعيداً عن متناول مجموعات وجماعات ومجتمعات. وبقي البعض عند الحد الأدنى من التنمية البشرية، والبعض الآخر دون هذا الحد. وبقي الحرمان متجذراً في مواقع أو في ظروف معيّنة.

ولا تزال حواجز كبيرة تعوق تحقيق التنمية البشرية للجميع، بعضها عميق الجذور في الهويات والعلاقات الاجتماعية والسياسية، مثل العنف المستشري، والتمييز في القوانين والأعراف الاجتماعية، وانعدام التوازن في المشاركة السياسية، وعدم المساواة في توزيع الفرص.

والتنمية البشرية لا تتوقف عند تلبية الاحتياجات الأساسية، بل تتجاوزها إلى الصوت والاستقلالية، حقوق تزداد أهمية في عالم سريع التغيّر وحياة تختلف ظروفها. التنمية البشرية تُعنى بالقدرة على التصرف، وتقرير المصير، وحرية الاختيار والتأثير على النتائج.

ولتحقيق التنمية البشرية للجميع، لا بد من إعادة التركيز على بعض جوانب نهج التنمية البشرية، وتوسيع نطاقها من الإمكانات الفردية إلى القدرات الجماعية؛ من الرفاه إلى القدرة على إعلاء الصوت والاستقلالية؛ من التنوّع إلى المشاركة. كما لا يمكن أن يقتصر التقييم بعد اليوم على المتوسطات والإنجازات الكمية.

فرعاية الذين لم تشملهم التنمية بعد تستدعي استراتيجية من أربعة محاور هي: الوصول إلى المهملين من خلال سياسات التعميم، اتخاذ تدابير خاصة بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة، تحصين منعة التنمية البشرية، وتمكين المهملين. ويجب استكمال السياسات الوطنية بإجراءات على المستوى العالمي من خلال التطرق إلى المسائل المتصلة بولاية المؤسسات العالمية، وهياكل الإدارة فيها، وعملها.

وفي العالم اليوم ما يكفي من الأسباب للتمسك بالأمل بإمكانية التغيير والتحويل. وما يبدو اليوم تحدياً يمكن تذليله غداً. فأمام العالم أقل من 15 سنة لتحقيق الخطة الطموحة بعدم إهمال أحد. وبجمع القلوب والعقول والأيدي، سنعمل جاهدين في سبيل السلام والازدهار، سنبني الشراكات ونسعى للتوازن بين الإنسان والأرض. وحالما تتحقق هذه الأهداف، نبلغ المنتهى معاً، ومعاً ننظر إلى الوراء فلا نرى أحداً.

"حقّقت البشرية على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية إنجازات تزرع الأمل في تقدم للمستقبل، ويمكننا أن نبني على ما حققناه، ونستكشف إمكانات جديدة للتغلب على التحديات، ونبلغ ما بدا يوماً خارج الإمكان. فتحقيق الآمال ممكن."

— هلن كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

"التنمية البشرية للجميع التزام يتجاوز حدود بلادنا، ونأمل أن يثمر عملنا أثراً طيباً وقيمة مضافة في حياة مواطني البلدان الأخرى."

— خوان مانويل سانتوس، رئيس جمهورية كولومبيا وحائز جائزة نوبل للسلام لعام 2016

"مسؤوليتنا جميعاً، يوماً بعد يوم، أن نجعل الاستدامة مبدأً نسترشد به، من موقعنا كسياسيين وصانعي قرارات، مسؤولين في قطاع الأعمال والمجتمع، وأفراد نتطلع فعلاً إلى المستقبل."

— د. أنجيلا ميركل، مستشارة جمهورية ألمانيا الاتحادية

"لا بد من التعمق في فهم الفقر والحرمان في خطوة أولى أساسية نحو وضع وتنفيذ سياسات وبرامج أكثر فعالية، وتوجيه الموارد الشحيحة إلى حيث يكون لها أكبر الأثر."

— ميليندا غيتس، الرئيسة المشاركة لمؤسسة بيل وميليندا غيتس

"التنمية البشرية تعني التعميم، فلكل حياة قيمتها، والجميع متساوون من حيث قيمة الحياة. ولا بد من تحقيق الاستدامة في التنمية البشرية لإثراء حياة كل إنسان، فنتمكن جميعاً من عيش الحياة بملء إمكاناتنا."

— سليم جهان، المؤلف الرئيسي للتقرير